



الجلسة العامة ٢٠

الأربعاء، ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد الأونرابل جوليان روبرت هنت (سانت لوسيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

بتوقعات البشرية لعالم آمن وسلمي ومزدهر. إن تبوءكم رئاسة هذه الهيئة في مثل هذا الوقت لعله كان تديرا إلهيا.

واسمحوا لي أولاً أن أعرب، بالنيابة عن حكومة سانت فنسنت وجزر غرينادين وشعبها، عن أعمق تعاطفي مع الأمين العام كوفي عنان وسائر أسرة الأمم المتحدة على فقد سيرجيو فييرا دي ميللو وغيره من موظفي الأمم المتحدة الذين قتلوا في الهجوم الإرهابي الذي وقع في بغداد. لقد سعى هؤلاء الموظفون المتفانون في الأمم المتحدة جاهدين من أجل تحقيق السلام والعدالة لشعوب العالم. فعاشوا من أجل تلك القضية، وماتوا على نحو مأسوي من أجل تلك القضية. إننا نتشاطر الألم الناجم عن هذه الخسارة والحيرة حيالها، كما نشيد بجميع موظفي الأمم المتحدة الذين قدموا واجبه على ذاتهم في خدمة البشرية.

وتعترف حكومتي، مع التقدير، بالعمل الممتاز الذي تقوم به وكالات الأمم المتحدة في جميع أرجاء العالم النامي، من حفظ السلام واستعادة الديمقراطية، إلى التعاون الإنمائي والوعون الإنساني.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة أولاً لدولة الأونرابل لويس ستريكر، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة في سانت فنسنت وجزر غرينادين.

السيد ستريكر (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (تكلم بالانكليزية): تمنحني هذه الدورة الثامنة والخمسون للجمعية العامة امتيازاً خاصاً، ألا وهو التشرف والسعادة بتهنئتك، سيدي، على توليكم منصب رئيس الجمعية العامة. وبوصفكم إبناً بارزاً من أبناء الجزيرة المحاورة لنا، سانت لوسيا، فإنكم تضيفون شرفاً عظيماً على بلدكم وعلى أسرة الجماعة الكاريبية بأسرها. إنني أعتز اعتزازاً كبيراً بما أنجزتم، سيدي، بصفتمكم وزيراً للخارجية زميلاً وصديقاً عزيزاً، وأثق بأنه، في ظل قيادتكم الفطنة، ستسلك الدورة الثامنة والخمسون المسار الصحيح، الذي سيمكن المنظمة من الوفاء

يتضمن هذا المحضر نص الخطاب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



وإذا أعيدت صياغة أعمال الجمعية العامة بحيث توزع بشكل أكثر تساويا على مدار السنة، فإن البعثات الصغيرة، مثل بعثة بلدي، ستمكن من المشاركة بالكامل في أعمال المنظمة.

والمناقشة بشأن إصلاح مجلس الأمن محفوفة بصعوبات وتحديات كثيرة. وترى حكومة بلدي أن التوسيع البسيط للتمثيل في مجلس الأمن قد لا يؤدي، في حد ذاته، بالضرورة، إلى المزيد من إرساء الطابع الديمقراطي على تلك الهيئة. وأيا كان عدد نظريات الإصلاح المقدمة، فإن الإرادة لا بد أن تجيء من الأعضاء الدائمين في المجلس الذين يستخدمون حق النقض. وقد حثت حكومة بلدي فعلا على زيادة عضوية المجلس، سواء الدائمة أو غير الدائمة، لكن يبدو لنا أنه ما دام حق النقض لا يزال قائما، لن يكون المجلس ممثلا حقيقيا لرغبات الدول الأعضاء في هذه المنظمة، وستعرض الدبلوماسية المتعددة الأطراف للخطر. وتجروء حكومة سانت فنسنت وجزر غرينادين على القول إن الحل قد يكمن أيضا في إزالة حق النقض، للسماح بالمزيد من الديمقراطية، وبقدر أكبر من المشاركة والانفتاح والشفافية. ولعل هذه المنظمة لن تستعيد كمالها واحترامها إلا بذلك.

وتحترم سانت فنسنت وجزر غرينادين العلاقات التي تتمتع بها مع كل البلدان، كبيرها وصغيرها، الممثلة هنا في الأمم المتحدة. ويعطي ميثاق الأمم المتحدة حرية التمثيل هذه لكل الدول الديمقراطية المحبة للسلام. لكن بلدي لا يزال يشعر بالانزعاج العميق لأن تايوان لا تزال مستبعدة من هذه الهيئة.

وبينما نسعى إلى جعل الأمم المتحدة أكثر كفاءة وفعالية عن طريق الإصلاح الذي تمس الحاجة إليه، يمكننا أن نهض بالقضية وندعو إلى الإصلاح بجعل الأمم المتحدة أكثر شمولا عن طريق قبول عضوية تايوان وشعبها البالغ عدده

أود أيضا أن أذكر على وجه الخصوص صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان. ونحث الدول الأعضاء على مواصلة تقديم الدعم والمساعدة إلى هذه المنظمات، التي تترك أثرا كهذا، وبشكل خاص في حياة المرأة والطفل، في أفقر قطاعات العالم.

لقد استمعنا إلى متكلمين، الواحد تلو الآخر، خلال الأسبوع الماضي، يقولون إن الأمم المتحدة تمر بأزمة. واقترح كثيرون حلولاً لإصلاح هذه الحالة التي لا تدعو إلى الشعور بالارتياح. وترى حكومة بلدي مع الاقتناع أن الجمعية العامة بحاجة إلى أن تسترجع مكانها باعتبارها المنبر المركزي للمنظمة، لأنها الذراع الديمقراطية الحقيقية الوحيدة للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، تنوي سانت فنسنت وجزر غرينادين أن تشارك مشاركة تامة في المناقشة الجارية بشأن الإصلاح والتي ستكون تحت قيادتكم، سيدي الرئيس، ونأمل أن يكون بالمستطاع إحراز بعض التقدم الحقيقي، بتوجيهاتكم القديرة، في هذه الدورة الثامنة والخمسين. ومما يشير قلقا خاصا لدى البعثات الصغيرة، مثل بعثة بلدي، حجم وتنوع العمل بين أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر من كل عام. والطريقة التي تصاغ بها أعمال الجمعية العامة تجعل من الصعب علينا الإسهام بالطريقة التي نرغب فيها من أجل عمل المنظمة بفعالية وكفاءة المنظمة. وقد قال الأمين العام في تقريره بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة:

”وتشكل كثرة الاجتماعات والوثائق الرسمية عبئا مفرطا من المطالب على عاتق الأمانة العامة والدول الأعضاء معا. وتجذ كثير من الدول الأعضاء الصغيرة الآن أنه من المستحيل عمليا أداء دور ذي معنى حتى في أكثر أنشطة الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي أهمية“ (A/57/387، الفقرة ٢٣)

المناعة البشرية/الإيدز. ونحن بحاجة إلى مساعدة المجتمع الدولي في الكفاح ضد هذا المرض المروع للحفاظ على مجتمعنا.

وصناعتنا المتعلقة بزراعة الموز، التي هي المحرك الذي يقود اقتصادنا، من المنتظر أن تستسلم قريبا لجشع بعض الشركات المتعددة الجنسيات، بمساعدة نشطة من منظمة التجارة العالمية. وبدون صناعة الموز، التي يقترب يومها المصري، سيصبح مزارعونا الفلاحون الذين يعملون بجد مجرد ضحايا آخرين للعولمة. إن الاتحاد الأوروبي يقضي بأن يتقاضى زارعو قصب السكر التابعون له ٥٠ يورو عن كل طن - أي خمسة أمثال سعر السوق العالمية. وعندئذ يغرق زارعوهم السوق بإنتاجهم، مما يخفض الأسعار بالنسبة للزارعين في كل مكان. ولهذا، قد نودع قريبا صناعات السكر في البلدان النامية مثل بربادوس، وجامايكا، وسانت كيتس ونيفس، وموزامبيق، وغواتيمالا. وتنفق الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من ٣ بلايين دولار من أموال دافعي الضرائب فيها كل عام لإعانة زارعي القطن لديها. وهذا يعني، بطبيعة الحال، الموت لزارعي القطن في بوركينافاسو، وبنن، ومالي، وتشاد، ودول نامية أخرى. فكيف يمكن للعالم المتقدم النمو، الذي لا يزال يقدم إعانات لزارعيه، ويروج للعولمة بأنها علاج كل العلل الاقتصادية، أن يواصل الدفاع عما لا يمكن الدفاع عنه؟

لقد فشل اجتماع كانكون، كما نعرف جميعا، فشلا مطلقا. ذهبنا إلى هناك آمليين أن يجري توجيهنا نحو أرض الميعاد لنجد أنفسنا مجرد تائهين في القفار. وسنواصل حملتنا من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتناغم الديمقراطي في بلدنا، ولكن من البديهي أننا بحاجة إلى مساعدة الجزء المتقدم النمو من العالم لكي تكون لنا مقومات البقاء. ولن يفيد أحدا أن تمش البلدان الصغيرة مثل سانت فنسنت وجزر غرينادين أو تترك لتخبط. فنحن

٢٣ مليون نسمة الذي ليس له صوت في الأمم المتحدة. إن تايوان بمثابة مواطن عالمي مثالي يحتفظ بعلاقات ودية مع كل بلدان العالم تقريبا. ونحن نتمنى لهذه المنظمة أن تكون العنصر الحافز الذي يعزز الحوار البناء والشراكة الودية حتى يمكن حل وضع تايوان بطريقة سلمية عادلة ومنصفة لصالح الأسرة العالمية كلها.

وتفخر سانت فنسنت وجزر غرينادين بكونها دولة طرفا في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. ونحن نؤمن بالدور الرئيسي الذي على المحكمة أن تؤديه في سعينا الجماعي من أجل السلام وتعزيز حكم القانون والعدالة. ونحن عازمون على التمسك بمكانتها.

وتعتز سانت فنسنت وجزر غرينادين بمساهمتها في الحضارة الكاريبية الآخذة في الظهور. واسمحوا لي بأن أقتبس من خطاب أدلى به مؤخرًا رئيس وزرائنا، الأونرابل رالف غونسالفيس:

”إن إعادة تجميع الأجزاء الأفريقية، والآسيوية والأوروبية، تشكل أساس حضارتنا الكاريبية بحد ذاتها، التي أخذت تتشكل الآن ولا تزال تتطور. وحضارتنا الكاريبية، مثل كل الحضارات، بنيت في الأساس أيضا على العمال - المنتجين - وبنات المجتمع يتصف بالتنظيم الاجتماعي للعمال“.

لقد نفذ بلدي الصغير التحول الشاق من الاستعمار إلى الديمقراطية المستقلة في فترة قصيرة مدتها ٢٥ عاما. واختار شعبنا ألا يسير في الطريق المؤدي إلى الحرب والصراع، وإنما اختار الطريق السريع المؤدي إلى الديمقراطية، والوئام العرقي واحترام حقوق الإنسان الذي يقودنا إلى السلام، والهدوء والازدهار في المستقبل. لكن مسعانا هذا تعترضه عقبات. وبلدي، مثل بلدان أخرى في المنطقة، يتعرض لخطر فقدان جيل بأكمله بسبب وباء فيروس نقص

نستطيع أن نورث أطفالنا وأحفادنا منظمة يمكن استخدامها، كما قال الأمين العام، لإنقاذ الأجيال المتعاقبة من قمة الحرب، وإعادة تأكيد الإيمان بحقوق الإنسان الأساسية، وإقرار الظروف الأساسية اللازمة لإقامة العدل وسيادة القانون، وتعزيز التقدم الاجتماعي وتحسين مستويات المعيشة في ظل مزيد من الحرية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لصاحب المعالي السيد لاشلو كوفاتش، وزير خارجية هنغاريا.

السيد كوفاتش (هنغاريا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بأن أتقدم لكم يا سيدي بصداق التهاني على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين. ويمكنكم أن تطمئنوا إلى دعم وفدي الكامل لكم في اضطلاعكم بمسؤولياتكم الجسام.

ويحزني أن أضطر، كشأن الكثيرين منا، لتأين السيد سيرجي فييرا دي ميللو ورفاقه، الذين ضحوا بحياتهم من أجل شعب العراق خدمة للسلام والأمم المتحدة. ونواسي بقلوبنا أسر ضحايا ذلك العمل الإرهابي الرعيد.

ولقد صدم العالم وفجع حين سقطت الفقيدة أنا لند، وزيرة الخارجية السويدية، وهي من أجدر الزملاء بالاحترام، وصديقة عزيزة لي، ضحية لعمل إجرامي أحمق في استكهولم. وستظل رؤيتها للعالم والتزامها العميق بمبادئ الأمم المتحدة ومقاصدها مصدر إلهام لنا جميعا.

وتضم هنغاريا صوتها للبيان الذي أدلت به رئاسة الاتحاد الأوروبي خلال المناقشة العامة وتأييده كاملا.

إننا نعيش في عالم حافل بالفرص الكبيرة والتحديات الجسام. وفي هذا السياق تتطلب المشاكل العالمية حولا عالمية ومتضافرة. وتحقيقا لهذا الهدف، يجب أن نستعين بإمكانيات الأمم المتحدة تحقيقا لأقصى استفادة بالفرص

بلد ضعيف. والأسباب التي تجعل الدول الجزرية الصغيرة النامية ضعيفة بصفة خاصة غنية عن التكرار. ومطالبنا المتعلقة بالمعاملة الخاصة والتفضيلية في منظمة التجارة العالمية لها ما يبررها تماما، وهي تتعرض للإغفال في معظمها إلى حد كبير.

وتدرك حكومتني أن الإرهاب يتهددنا جميعا. ولذا فنحن مشتركون اشتراكا كاملا في عملية تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، وهي عملية استترفت مواردنا المحدودة. وثبت لنا أن الوعود المتكررة كثيرا بالمساعدة في هذه العملية كغيرها من الوعود الكثيرة التي تصدر من بين جوانب هذه القاعة المجلجلة لا تزيد عن كونها مجرد وعود. ومع ذلك نقرأ بقلق عميق في النيويورك تايمز في الأسبوع الماضي أن اثنين من عمالقة هذه المنظمة يصدران فيما بينهما أسلحة قيمتها ٢٠ بليون دولار كل عام، يذهب معظمها بطبيعة الحال للبلدان النامية. فما فائدة الأسلحة للبلدان النامية؟ إنها الوقود الذي يغذي السنة الصراع والإرهاب.

ما لم نستطع بشكل جماعي أن نستجمع الشجاعة والحكمة لمعالجة مشاكل الفقر والمرض والبؤس، فلن تغني كل أسلحة العالم من آثار الإرهاب. ويلزمنا أن نمضي إلى أبعد من استخدام الأمم المتحدة بوصفها منتدى لتبادل الكلام وأن نجتمع كدول مسؤولة من أجل التصدي للأسباب الجذرية للإرهاب.

والأمن الذي تبتغيه دول العالم الفقيرة لا يتم الحصول عليه من خلال قوة السلاح، بل بالإعفاء من أعباء الديون، وتوفير فرص العمل، والمأوى، والأغذية، ومياه الشرب، والبيئة الصحية، وسبل الحصول على الرعاية الصحية والعقاقير الواهبة للحياة.

والأمم المتحدة رغم ما يعترئها من أوجه القصور هي المنتدى الذي يمنحنا الأمل. فلعلنا نعمل سويا حتى

ونتبع عن كثب التطورات فيما يتعلق بتولي الأمم المتحدة دوراً يتزايد تزايد مطرداً في العراق. وأود أن أؤكد أن على الأمم المتحدة الاضطلاع بنصيحتها من العمل سواء في إعادة السيادة إلى العراق أو في عملية التعمير. وأرى أن منظمنا، بما لها من خبرة واسعة في أماكن أخرى، يمكن أن تؤدي دوراً هاماً في إقامة المؤسسات الديمقراطية، وإقرار سيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان ورصد الانتخابات. ونحن عاكفون بامعان على دراسة المساهمات التي يمكن أن نقدمها لهذه العملية. إلا أن أولويتنا بالنسبة للوقت الحاضر يجب أن تتمثل في تحقيق استقرار الحالة الأمنية في العراق وإعادة الحياة اليومية إلى طبيعتها.

وتعرب هنغاريا عن قلقها العميق إزاء الحالة الخطيرة والمتدهورة في الشرق الأوسط. ونرى أن تنفيذ خارطة الطريق هو الإطار الوحيد للتوصل إلى تسوية سياسية. ومن الأهمية بمكان في هذا السبيل إنشاء آلية فعالة وذات مصداقية للرصد. وينبغي أن تضطلع المجموعة الرباعية برسالتها في عملية السلام. ونهيب بكل من الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية أن تكرر كل جهودها لتنفيذ خارطة الطريق بشكل كامل ودون قيد أو شرط.

ولا تزال الحالة الأمنية هشّة في أفغانستان. وحكومة أفغانستان جديرة منا بالمساعدة والاهتمام. ومن دواعي القلق الشديد الأعمال الإرهابية والاتجار غير المشروع بالمخدرات. وأنا واثق من أن أفغانستان، بدعم لا يتزعزع من المجتمع الدولي، ستكون قريباً مكاناً أفضل للشعب الأفغاني.

إن انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها تهديد متنام وخطير للسلم والأمن الدوليين. فخطر الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية في أيدي المجموعات الإرهابية والدول الإرهابية - التي تهدد العالم - يمثل تحديات أمنية

المتاحة. وفي هذا الصدد، فإن محور اهتمام المجتمع الدولي يتمثل في صون أو استعادة السلام والاستقرار، وعدم الانتشار، والتنمية، وحقوق الإنسان. أما الإرهاب الدولي وانتشار أسلحة الدمار الشامل والصراعات الداخلية المسلحة الخطيرة، والفقر والهجرة غير القانونية فتشكل تحديات هائلة تواجهنا جميعاً.

ولا تزال هنغاريا ملتزمة التزاماً قوياً بالمؤسسات المتعددة الأطراف. ولدينا اقتناع راسخ بأن الأمم المتحدة تستطيع بل وينبغي أن تؤدي دوراً رئيسياً في التصدي للتحديات المتعددة الجوانب والمتزايدة بلا نهاية في عالمنا المعاصر. ونحن من جانبنا ملتزمون التزاماً عميقاً بالمساعدة على أدائها هذا الدور. ونحن على أهبة الاستعداد مع شركائنا في الاتحاد الأوروبي لأن نعزز الأمم المتحدة بوصفها أداة فريدة في نوعها من أدوات نظام قوى متعدد الأطراف لمعالجة القضايا العالمية والإقليمية من أجل عالم أكثر سلامة وأكثر أمناً. ولن ندخر وسعاً في أن نشارك مشاركة نشطة في صون السلام والأمن وتعزيز نظم عدم الانتشار وحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وتعزيزها ووضع المعايير الدولية.

ولا بد أن تظل الحرب العالمية على الإرهاب الدولي في صدارة أولويات الأمم المتحدة وفي هذا السياق، نؤيد التنفيذ الكامل والفعال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وتعرب هنغاريا عن اهتمامها الشديد بتوسيع نطاق الأدوات المتعددة الأطراف في الحرب على الإرهاب.

وبعد نجاح قوات الائتلاف في جلب الحرية وفرص الديمقراطية إلى العراق، علينا أن نتجه باهتمامنا إلى إعادة إعمار وتنمية ذلك البلد الذي طالت معاناته. وتلتزم هنغاريا التزاماً قوياً بدعم الشعب العراقي. ويخدم بعض مواطنينا الهنغاريين مع قوات الائتلاف. وسوف نحضر أيضاً مؤتمر المانحين في مدريد في وقت لاحق من هذا الخريف.

ففرادى الدول الأعضاء. وتستحق جميع هذه الجهود دعمنا غير المشروط.

ولا تزال هنغاريا تعلق أهمية خاصة على حماية حقوق الأقليات. ولتحقيق هذه الغاية، اعتمدت بالفعل دون صعوبات كبيرة صكوكاً إقليمية تهدف إلى تحسين حالة الأقليات الوطنية والعرقية. ولا يزال يتعين وضع صك عالمي معني بحقوق الأقليات. ونحن نعتقد أنه إذا توفرت الإرادة السياسية لدى الدول الأعضاء، فإن الأمم المتحدة ستكون قادرة على ملء هذه الفجوة من خلال نظام دولي لحماية الأقليات. وكلما تصرفنا بفعالية أكبر كلما كان ذلك أفضل للخدمة التي سنكون قادرين على تقديمها لحماية مجموعات الأقليات الضعيفة من خلال المعايير والقواعد.

وهنغاريا مستعدة وجاهزة للانضمام إلى الآخرين في مضاعفة جهودنا المتعلقة بتعزيز منظومة الأمم المتحدة. والمؤسسات المتعددة الأطراف بحاجة ماسة إلى الإصلاح ليتسنى لها تلبية توقعات عصرنا السياسية والاقتصادية السريعة التغير. ولا يجوز أن تكون الأمم المتحدة مستثناة من ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل فردريك ميتشل، وزير الخارجية والخدمة العامة في كمنولث جزر البهاما.

السيد ميتشل (جزر البهاما) (تكلم بالانكليزية): إنه لشرف عظيم لي، أن أتقدم إليكم يا سيدي، باسم رئيس وزراء وحكومة وشعب كمنولث جزر البهاما، بالتهنئة على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين. ونحن نشرك في الاحتفال بانتخاب ابن مميز لمنطقة الكاريبي ليوجه أعمال هذه الهيئة في السنة القادمة. ويتعهد وفدي بتقديم دعمه الكامل لكم ولأعضاء المكتب الآخرين في أداء هذه المهمة الكبيرة. وأغتنم هذه الفرصة أيضاً لأتقدم بالتهنئة إلى سلفكم، من الجمهورية التشيكية، على قيادته المميزة

جديدة، يجب أن نتصدى لها جميعاً بتصميم، على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

لقد اعتمد الاتحاد الأوروبي في وقت سابق من هذا العام إعلاناً هاماً جداً وبعيد الأثر بشأن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. وستعمل هنغاريا بجدٍ مع شركائها في الاتحاد الأوروبي لتنفيذ هذا الصك بفعالية، وتنفيذ خطة عمل الاتحاد الأوروبي التي اتفق عليها مؤخراً.

وفي البيئة الأمنية العالمية الراهنة، يتعين تدعيم معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وناشد الدول التي لم تنضم بعد إلى هذه المعاهدة أن تفعل ذلك دون أية شروط، وأن تقبل معايير عدم الانتشار النووي التي أصبحت عالمية تقريباً.

والمعلومات التي تكشف عن وجود برامج نووية كبيرة الحجم والإخفاق في تقديم تفسيرات كافية حول الغرض منها وطبيعتها أثارَت شواغل مشروعة لدى المجتمع الدولي. ويوجد تسليم متنامٍ - تتفق معه هنغاريا - بأن هذه البرامج تنطوي أيضاً على مخاطر انتشار خطيرة.

نحن نرى أن عقد أول اجتماع متابعة للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية في جنيف في آب/أغسطس من هذا العام أمر مشجع. وقد أصاب المشاركون بتركيزهم على الإجراءات العملية. ونحن نتطلع إلى رؤية المزيد من التقدم في تقوية تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية على صعيد وطني في الاجتماع القادم في تشرين الثاني/نوفمبر.

ولا تزال هنغاريا تلتزم التزاماً قوياً بالحماية والتشجيع الدوليين لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما فيها حقوق الأقليات. والأمم المتحدة هي المنظمة العالمية الوحيدة التي تعمل على صعيد عالمي في وضع المعايير وحماية حقوق الإنسان، وتتصدى لانتهاكات حقوق الإنسان في

عضوية أوسع تمثيلاً وكذلك الحاجة إلى مجلس أكثر ديمقراطية وشفافية. وقد أثار وفدي هذه المسائل مع الدول المعنية في عدد من المناقشات الثنائية، وتطلع إلى العمل مع رئاسة المجلس والوفود الأخرى في سعينا لترشيد أعمال المنظمة ككل، مع جعلها أكثر شفافية وتحملاً للمسؤولية.

وفي حين أن المشاكل في منطقتنا من العالم ربما نالت قدراً من الاهتمام الدولي أقل مما نالته الصراعات المعروفة في مناطق أخرى من العالم، فإن حل هذه المشاكل ينطوي على أهمية قصوى بالنسبة لنا. فمنطقة الكاريبي هي وطننا، ولن ندخر جهداً لحمايتها من الذين يسعون إلى زعزعة الاستقرار فيها. والنقل غير المشروع للمخدرات والأسلحة والناس إهانة لنا وتحد خطير لأمننا الوطني والإقليمي.

وجزر البهاما ممتنة للدعم الذي لقيته المنطقة من المجتمع الدولي في معالجة المشاكل في هذه الميادين، ولكنها تذكر الأعضاء بضرورة أن نظل يقظين. ونحث الجمعية على تعزيز تعاونها مع منظمة الدول الأمريكية، حيث تسعى هذه الهيئة الإقليمية جاهدة لإيجاد حلول لمشاكل صعبة تنطوي على نزاعات على الأراضي بين دولها الأعضاء، كما تسعى لتعزيز حقوق الإنسان وتوطيد أسس الديمقراطية في عدد من هذه الدول. وفي هذا السياق، نرحب بالبعثة الخاصة لمنظمة الدول الأمريكية لتعزيز الديمقراطية في هايتي كإثبات على التزام الإقليم بهذا الميدان.

وتلتزم جزر البهاما التزاماً قوياً بمواصلة تعزيز الجهود الدولية التي تبذل لمنع وقوع أعمال إرهابية وللتصدي للإرهاب والقضاء عليه بجميع أشكاله القبيحة، كما أنها تدعم عمل اللجنة المخصصة المعنية بوضع مسودة اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب الدولي. ونحن نعمل باستمرار على استعراض تشريعاتنا الوطنية بهدف تقويتها في هذه الميادين، مع التركيز بشكل خاص على اتخاذ إجراءات صارمة تجاه

للدورة السابعة والخمسين. إضافة إلى ذلك، أود أن أحيي الأمين العام وأن أشيد به، فهو لا يزال يعمل بتميز كبير وشرف وشجاعة نادرة. ويحيي وفدي الأمين العام على عبء العمل الهائل الذي تعين عليه القيام به منذ أن اجتمعت هذه الهيئة آخر مرة.

وأود أيضاً أن أتوقف هنا لأشيد بالراحل السيد سيرجيو فييرا دي ميللو، الممثل الخاص للأمين العام في العراق، وبجميع موظفي الأمم المتحدة الآخرين الذين قتلوا أو جرحوا في التفجير القاتل الذي تعرض له مقر الأمم المتحدة في بغداد بتاريخ ١٩ آب/أغسطس و ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. ونحن نشعر بحزن شديد لهذه الخسارة. فبالنسبة لنا، الأمم المتحدة هي السلطة العليا لضمان سيادة القانون والعدالة في عالم يزداد تعقيداً. وأي هجوم على الأمم المتحدة هجوم على المبادئ التي تجمعنا معاً كمجتمع دولي. ويجب أن نتصدى بصلافة للجهود الرامية إلى تقويض هذه المبادئ. وأفضل ما نقوله اليوم تكريماً لذكرى الذين فقدوا أرواحهم: نحن بحاجة اليوم إلى الأمم المتحدة أكثر من أي وقت مضى.

تذكرنا هذه الأحداث بأن عالمنا يتغير تغييراً كبيراً. ويتحتم علينا، كمنظمة، أن نكون قادرين على التصدي لهذه التغيرات بسرعة وعلى نحو مناسب. وترحب جزر البهاما بالجهود المستمرة الرامية إلى إعادة تنشيط الجمعية العامة وإصلاح مجلس الأمن. ومن الضروري أن تكون هذه الهيئات الرئيسية قادرة على العمل بفعالية لنكسب أية مصداقية وليتسنى لنا تحقيق أهدافنا المتمثلة في الحفاظ على السلم والأمن والعدالة والتنمية على صعيد دولي.

وكما نعي جميعنا وعياً جيداً، توقفت عملية إصلاح مجلس الأمن، حيث لا نزال نواجه طريقاً مسدوداً بالنسبة للقضايا الحساسة. وقد آن الأوان لتتخذ قرارات صعبة ونتفق على برنامج عملي للإصلاح يراعي مراعاة تامة الحاجة إلى

أما تمهد بإعادة فرض حالة التبعية، بدون ذكرها بالاسم، الأمر الذي يقوّض اقتصاداتنا.

وفي ذاك الصدد، فإن جزر البهاما قلقة بشكل خاص، إلى جانب جيرانها الإقليميين، بشأن التهديدات التي تتعرض لها طريقة حياتها، ولا سيما أنها تتعزز عن طريق تحقيق ثروة مشروعة في قطاع خدماتها المالية. وهناك من يقول إن قطاعات الخدمات المالية في منطقتنا تقوض التنمية الاقتصادية وتحقيق ثروة في الدول المتقدمة النمو، لكننا نشدد على أن الدليل يثبت أن تراكم الثروة الذي تيسره قطاعات الخدمات المالية في المنطقة يساعد على المزيد من التنمية والنمو الاقتصادي في العالم المتقدم النمو. ويلتزم بلدنا بالتجارة المنصفة والعادلة في الخدمات حسب القواعد المعمول بها، وبدون تغيير الأهداف.

وعلى مدى السنة القادمة، سوف نسعى إلى تسليط الأضواء بشكل أكبر على هذه المسألة من خلال دعوة هذه الجمعية والجمعيات الأخرى إلى عقد منتدى عالمي بشأن الضغوط التي تمارس على الدول الصغيرة والضعيفة بطرق تهدد استقلال هذه البلدان، وتمثل حسبما يقول البعض، تدخلا غير قانوني في الشؤون الداخلية للدولة/الامة. فمن الضروري أن يكون أي منتدى مختص بوضع القواعد لهذه القضايا مفتوحا أمام كل الدول الأعضاء بهذه الهيئة، وبالمثل، كلّ القواعد التي تنبثق منه يجب أن تطبق بإنصاف.

ولذا، حيث أننا نسترعي انتباه العالم لهذه الأمور، فإننا نكرر ما هو بديهي. إن المعركة ضد الإرهاب الدولي يجب أن تكون نقطة مركزية رئيسية لهذه الجمعية، وكما الحال بالنسبة لأمر أخرى مثل المعركة ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وحماية البيئة، والتنمية المستدامة لأنظمتنا الايكولوجية المهشة.

تمويل الإرهاب. والآن، معروض على البرلمان مشروع قانون يتعلق بالإرهاب. ومشروع القانون هذا سيزيد من تقوية القوانين التي تحد من قدرة الذين سيرتكبون هذه الأعمال من الحصول على أموال لتمويل أنشطتهم. والتزام جزر البهاما بهذه الحرب التزام لا يتزعزع.

ومكافحة القوى التي تسعى إلى تقويض سيادة القانون لتحقيق أهداف سياسية أجبرت كل بلد على مراجعة التزامه بالحرية داخل حدوده وخارجها، وعلى تحديد كيفية حماية الحرية العزيزة جداً على مواطنينا.

في السنة الماضية، وفي بياننا إلى الجمعية، ذكرت جزر البهاما هذه الهيئة بأنه، في مسعانا للأمن، يجب علينا ألا نقوض ذات القيم التي نود حمايتها والحفاظ عليها والدفاع عنها. ولكن من الواضح أن اتفاقياتنا وتقاليدنا المتأصلة والمحترمة يتم تحديها أمام أعيننا بالذات، وعلينا أن نكون حذرين لاتقاء ذلك في الوقت الذي نكفل أن نكون جميعنا سالمين.

لعل منطقة الكاريبي ككل أكثر حساسية من أي منطقة أخرى إزاء مسائل التغيير هذه والآثار المترتبة على طريقة الحياة التي تتمتع بها، والتي تتسم على ما هي باحترام ثابت لخصوصية الفرد. وينبغي أن نتذكر بأن معظمنا في المنطقة من الدول الجزرية الصغيرة النامية، وهي عرضة للخطر على وجه الخصوص تجاه القضايا الأمنية والاقتصادية. ولكن، في نفس الوقت، تشعر شعوبنا باعتزاز شديد حيال استقلالنا وتقاليد الحرية المرتبطة بذلك.

وقلما يكون التناقض في الضغوط التي يتعرض لها وضعنا أكثر حساسية وظهورا مما هو في ممارسة سلطة قانونية افتراضية من جانب هيئة قوية، مؤلفة من بيروقراطيين غير منتخبين أقوى ولكن يعملون بخفاء، تدفع بهم بعض الهيئات المتعددة الأطراف لعالم متقدم النمو، يرى الكثيرون

المصدر الأساسي للمعيشة، ولذلك، نحن لا نستطيع السماح بتدمير بيئتنا. وعمل كهذا يهدد بقاءنا ذاته. ولهذا فإننا، في الواقع، ندرك إدراكا قاطعا التحديات التي تواجهها الدول الجزرية النامية الصغيرة في سياق تحقيق التنمية المستدامة. لذلك فإن التنمية المستدامة في بلدنا تبقى ذات أهمية قصوى لدى الحكومة، وهكذا، سنواصل على سبيل الأولوية القصوى اتخاذ الخطوات لحفظ وحماية بيئتنا.

ونحن ملتزمون كذلك بالعمل مع الدول الجزرية الصغيرة النامية الأخرى والأعضاء الآخرين في هذه المنظمة، والمجتمع المدني وجميع أصحاب المصلحة المعنيين الآخرين، بمن فيهم المنظمات غير الحكومية، لضمان تنفيذ برنامج عمل بربادوس بالكامل. وفي ذلك الصدد، ترحب جزر البهاما بانعقاد الاجتماع الدولي لاستعراض برنامج عمل بربادوس، الذي سينعقد في موريشيوس عام ٢٠٠٤، ونحن فخورون باستضافة الاجتماع التحضيري الإقليمي الدولي في ناسو، الذي سيعقد قبل الاجتماع الآخر في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. ويحدونا الأمل أن يأخذنا الالتزام المتجدد بهذا الاجتماع الدولي من جميع الدول الأعضاء خطوة أقرب إلى احترام التزامنا بخطة تنفيذ جوهانسبرغ.

والحقيقة التي لا مفر منها أنه لا يمكن وجود تنمية اجتماعية أو اقتصادية بدون الأمن. فبالنسبة للعديد منا في منطقة البحر الكاريبي بشكل خاص، يتم تقويض هذا الأمن بنشاطات أولئك الذين يتجرون بالمخدرات والأسلحة بصورة غير مشروعة. واستنادا إلى موقعها الجغرافي، تظل جزر البهاما نقطة عبور بلا تعمد للنشاطات غير المشروعة، بما في ذلك الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية. وفي أغلب الأحيان، ما تتجاهله الكثير من تلك البلدان المستهلكة هو أن جزر البهاما لا تنتج هذه المواد، ولا تصنع أسلحة، ولا هي المقصد النهائي لها.

وجزر البهاما تتعهد بمواصلة الكفاح على كل هذه الجبهات. وهي على وجه الخصوص قلقة بشأن مستقبل أطفال وشباب العالم، حيث أن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يهدد تقويض عقود وقرون من التقدم في الرعاية الصحية وفي تطوير سكان يتمتعون بالصحة ويسرون النمو الاقتصادي في أنحاء العالم كافة. وجزر البهاما هي من الدول الرائدة في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في المنطقة. وإننا نحث على استمرار مكافحة هذا المرض بلا هوادة لإنقاذ دول العالم النامية من براثن هذه الآفة الحديثة. ويجب استغلال كامل الإرادة السياسية والقدرة المالية لدول العالم من أجل ضمان السيطرة على هذه الآفة ومن ثم القضاء عليها.

وترحب جزر البهاما بنتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل، التي عقدت من ٨ إلى ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٢. وتطلع إلى المشاركة في دراسة متابعة نتائجها خلال هذه الدورة. فمن الأهمية الحاسمة أن نؤكد من جديد على التزامنا بتنفيذ أحكام الوثيقة الختامية، ”بناء عالم صالح للأطفال“، في المجالات الأربعة ذات الأولوية وهي الصحة، والتعليم، وحماية الأطفال من إساءة المعاملة والاستغلال والعنف، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. إن بلدنا وشعبه قلقان على وجه الخصوص، حتى وأنا أتكلم، بشأن السلامة والأمن، سواء أكانت جسدية أم اقتصادية، للأطفال في كل مكان، لكن بشكل خاص الأطفال في جزر البهاما اليوم، وبشأن ضرورة تعزيز جو من المحبة والرعاية كي يتمكنوا من النمو في أماكنهم التي تحق لهم في عالم البالغين.

إن جزر البهاما، مثلها مثل العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية، تعتمد بشكل كبير على البيئة، التي تمثل الجمال الطبيعي للأرض والبحر والحياة البحرية. فالسياحة شريان حياتنا. وأما بالنسبة للمنطقة، فإن البيئة الطبيعية هي

السيد مارتينوف (بيلاروس) (تكلم بالروسية): أود في البداية أن أهنئكم تهنئة صادقة بمناسبة انتخابكم لهذا المنصب الرفيع والصعب، رئيساً للجمعية، وأتمنى لكم كل النجاح.

اقتربت الأمم المتحدة هذا العام من حافة الهاوية الأخطر خلال تاريخها الذي يمتد أكثر من نصف قرن. هذه الخطورة لم تنشأ بسبب أزمة العراق في حد ذاتها، إنما أصبحت مظهراً لما هدد بالفعل منظومة النظام العالمي بأسرها التي تم إنشاؤها بعد الحرب العالمية الثانية. إن أساس النظام العالمي هذا هو السيادة غير المشروطة للقانون الدولي على طموحات الدول منفردة.

واستبعاد ذلك سيعيد العالم إلى ما كان عليه في القرون الماضية رهينة للقوة. وهذا الأمر لن يعود بنا إلى الوراء فحسب حيث أن بداية القرن الحادي والعشرين تختلف عن العقود والقرون الماضية في أن وجود دولة عظمى عالمية وحيدة سيؤدي إلى قيام حكم الدولة العالمية العظمى من حيث اتساعه ونتائجه على حد سواء.

”علينا أن نسلم جميعاً - مهما بلغت قوتنا شأوا - ألا نأذن لأنفسنا بأن نعمل دائماً ما يخلو لنا ... ما لم نكن جميعاً مستعدين لدفع ذلك الثمن، فما من منظمة للسلام العالمي تستطيع تحقيق هدفها“.

هذه الكلمات التي قالها هاري ترومان، رئيس الولايات المتحدة، هامة اليوم. يمثل أهميتها عام ١٩٤٥. وناشد الجميع أن يسترشدوا بهذه الكلمات اليوم مثلما جرى الاسترشاد بها عندما تم إنشاء منظمنا.

لقد ساهمت بيلاروس في إنشاء الأمم المتحدة ونظام جديد للأمن الدولي بثلاث سكاننا الذين ضحوا بحياتهم لانتصار السلام على الحرب ولانتصار تحالف المستقبل على

على أية حال، تعاني جزر البهاما بوصفها مركزاً للشحن العابر من كثرة النشاطات غير المشروعة المرتبطة بهذه التجارة، بما في ذلك الصلة القاتلة بين المخدرات غير المشروعة والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. فهذه الأسلحة، وهي غير مشروعة في جزر البهاما، تساهم في زيادة الجريمة المتصفة بالعنف في بلدي وتقوض النسيج الاقتصادي والاجتماعي لدولتنا.

ولهذا، فإننا نرحب بالاجتماع الأول لفترة السنتين الذي عقدته الدول في تموز/يوليه من هذا العام للنظر في تنفيذ برنامج عمل عام ٢٠٠١ المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في كل جوانبه، وفي نفس الوقت، نناشد البلدان المتقدمة النمو اتخاذ نفس التدابير الاستثنائية التي تستخدمها في السعي لوقف الاتجار بالمخدرات في بلدانها، بغية وقف وصول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير القانونية إلى شواطئنا من عندها.

ونعتقد أن الميثاق يشكل أساساً فعالاً وقويًا تستطيع المنظمة من خلاله أن توازن وتحقق أهدافها، في سبيل صون السلم والأمن الدوليين وتعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي. وأود التأكيد من جديد على التزام جزر البهاما بالمبادئ المنصوص عليها في تلك الوثيقة العالمية، التي ستكون بمثابة نبراس منير يوجهنا فيما نواصل رسم طريق وعر، بل ومهم نحو السلم والأمن والتنمية المستدامة لكل سكان العالم. وبينما قد يبدو التقدم ضئيلاً، يجب علينا ألا نعيد عن طريقنا، ويجب أن نبقي واثقين من أن منافع نشاطاتنا وجهودنا ستؤثر في الأجيال المقبلة. والآن أكثر من أي وقت مضى، يحتاج العالم إلى الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية جمهورية بيلاروس، معالي السيد سيرغي مارتينوف.

وأنة لا يمكن استبدالها. نحن نؤمن بالقيم الثابتة وعدالة سيادة القانون الدولي والمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة. إن التحديات والتهديدات العالمية الجديدة تعيد التأكيد أن هذه القيم لا يمكن الاستغناء عنها.

وبصفتنا عضوا مؤسسا للأمم المتحدة، ترى بيلاروس الحاجة إلى تحديث وتكييف آليات الأمم المتحدة وهيكلها لمواكبة حقائق هذا القرن الجديد.

ومما يكتسي أهمية خاصة إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وكما ذكر الأمين العام بحق، فإن هذه المسألة لا تتعلق بتوسيع عضوية المجلس فحسب. فالحياة نفسها قد وضعت في جدول أعمال عملية الإصلاح العديد من الجوانب الأخرى، بما في ذلك قدرة المجلس على مواجهة تهديدات السلم والأمن.

ومن الضروري تحقيق توازن معقول في العلاقة الداخلية بين هيئات الأمم المتحدة الرئيسية كما يرد أصلا في ميثاقها. واضطلاع الجمعية العامة بدور أقوى هو اتجاه هام لزيادة كفاءة المنظمة.

إن إمكانات رئاسة الجمعية العامة لا يتم استغلالها كما يجب. وبما أن رئيس الجمعية العامة مسؤول انتخابته جميع الأمم المتحدة، يمكن بل يجب أن يدعى إلى العمل بصفته محفزا ومنظما للبحث عن حلول للمشاكل التي يواجهها العالم والمنظمة.

ومن الضروري إصلاح وتحسين نشاطات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بصفته منسقا لجهود الأمم المتحدة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والمجالات الأخرى ذات الصلة. وبما أن لدى جمهورية بيلاروس خبرة جيدة من خلال عملها في مكتب المجلس، فهي مستعدة لتقديم مساهمة بناءة في هذه الجهود. تلك هي الاعتبارات نفسها التي استرشدت بها بيلاروس عندما قدمت ترشيحها لعضوية المجلس للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦.

تحالف الماضي. ولهذا السبب تماما، فإننا في بيلاروس نستشعر اليوم وبالحاح خاص خطر تردي نظام عالمي نزيه ومستقر.

فلنحافظ على تحالف العالم برمته من أجل السلام العالمي. ودعونا لا نسمح بأن يتم استبدال مجلس الأمن بصفته الهيئة الرئيسية لصون السلم والأمن "بتحالف الراغبين" في استخدام القوة دون الحصول على تفويض من المجلس. دعونا لا ننسى أن السلام العادل هو وحده الذي يمكن أن يكون سلاما ثابتا.

وترحب بيلاروس بالجهود المبذولة لاستعادة الأمم المتحدة دورها الشرعي في تسوية المسألة العراقية. وهذا تعبير عن الإدراك بأنه لا يمكن للقوة العسكرية أو قوة الاحتمال أن تحل مشكلة بناء دولة. ونأمل أن يصبح ذلك أيضا إدراكا لحقيقة أن الحرب الوقائية تشكل أساسا ضعيفا للأمن.

ونأمل أن قرارا جديدا لمجلس الأمن حول العراق يتم وضعه الآن سيعزز الدور الرئيسي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في العمل على العودة المبكرة والسريعة لسيادة شعب العراق، وحقه في تقرير مستقبله السياسي بنفسه، وحقه في موارده الطبيعية بحيث يتمكن العراقيون من تنفيذ عمليات دستورية ولاحقا عمليات انتخابية لمصلحتهم.

وفي نفس الوقت بيلاروس قلقة للنهج الخطر على مستقبل كل من الأمم المتحدة والسلم العالمي وحيال أكثر القضايا إلحاحا: إن مجلس الأمن والأمم المتحدة يجري تجاهلهما لدى القيام بعمل عسكري غير مرخص به من قبلهما، ثم لا تتم دعوتهما إلا في أعقاب الإدراك بأن سلطتهما وخبرتهما ومواردهما ضرورية لإعادة بناء حياة سلمية. هذا ما حدث في كوسوفو وما يحدث في العراق اليوم.

إن بيلاروس تؤمن بالأمم المتحدة. ونحن نؤمن بأن لها دورا مركزيا تضطلع به في القضايا الأكثر إلحاحا اليوم

ومن هذا المنبر، نشارك في المناشدة بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، وهو عمل في غاية الأهمية. وتنبغي الإشارة إلى أن بيلاروس تبذل منذ سنوات عديدة الجهود لمنع تطوير أنواع جديدة من تلك الأسلحة. ولكن هل تم فعل كل ما يمكن القيام به في السنوات الأخيرة، بما في ذلك من جانب أقوى الدول عسكريا، لتعزيز نظام عدم الانتشار المتعدد الأطراف، في أهم جوانبه؟ وهل تم القيام بكل ما هو مستطاع حتى الآن من أجل تحقيق ذلك؟ الإجابة المناسبة على هذا السؤال هي أن يقوم جميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بالتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وينبغي تكييف أنشطة الهيئات المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح بما يتماشى مع الحقائق الجديدة. ونحن ننتقل من الافتراض أن الأمم المتحدة ينبغي أن تضع قائمة واضحة بالأولويات في العمل على ضمان الأمن الدولي، وبرامج للتغلب على الأخطار التي تهدد البشرية. وينبغي أن تشمل القرارات التي نتخذها توجيهات واضحة إلى المحافل والهيئات في مجال الأمن الدولي، وتحديد الأسلحة، وعدم انتشار الأسلحة ونزع السلاح. وبهذا التوجه وحده سنتمكن من وقف حالة التراجع التي تعاني منها مفاهيم السلم والأمن والاستقرار.

وأود أن أحيط الوفود علما بأن بيلاروس اتخذت مؤخرا خطوة مسؤولة إضافية لتدعيم هذه القيم. فجمهورية بيلاروس التي تمتلك أكبر سابع مخزون من الألغام الأرضية المضادة للأفراد، انضمت إلى اتفاقية أوتواو المعنية بحظرها. ونحن نعول على المساعدة الدولية في سبيل تدميرها.

إن قواعد القانون الدولي تؤدي دورا رئيسيا في تكوين نظام اقتصادي دولي عادل. وللأسف، لم يتحقق حتى الآن هدف توفير الفرص المتساوية لدخول الأسواق العالمية

وينبغي للأمم المتحدة أن تولي أهمية، في المقام الأول، لتطوير القانون الدولي: فالحقائق الجديدة في السياسة الدولية إضافة إلى المشكلات العالمية الجديدة يجب أخذها بعين الاعتبار. إن بيلاروس طرف في جميع المعاهدات الرئيسية المتعددة الأطراف التي تنظم المجالات المختلفة للحياة الدولية. وقد قمنا هذا العام بالانضمام إلى عدد آخر من هذه المعاهدات، بما فيها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها.

إن مكافحة الإرهاب على الصعيد الدولي بعدما ظهر إثر الأحداث المساوية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وضعت الأمم المتحدة، عن حق، في صلب الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب. فعمل لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن قد ساعد في تشكيل تحالف دولي برعاية الأمم المتحدة لمواجهة الإرهاب بجميع مظاهره وأشكاله.

بيد انه يجب أن نتوخى الواقعية: القوة بمفردها لن تستطيع القضاء على ظاهرة الإرهاب البغيضة، على الأقل لا يمكن أن تفعل ذلك إلى الأبد. فالإجحاف وعدم المساواة واللامبالاة أمور تحيي الإرهاب مرارا وتكرارا شأنه شأن تكديس الكهرباء في جو مشحون بالبرق. والأمين العام على حق عندما يذكر انه بغية الحفاظ على تحالف عالمي حقيقي لمكافحة الإرهاب، يجب أن يشهد العالم تقدما على جبهات أخرى في الكفاح من أجل نظام رحيم وعادل. وهنا يكمن تحد هام للأمم المتحدة وللأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ولجميع أعضاء المنظمة.

لقد تم الاعتراف عالميا بمساهمة بيلاروس الرئيسية في عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع الأسلحة التقليدية. ولذلك، يزداد قلقنا إزاء التراجع التدريجي في القواعد المتعددة الأطراف لنزع السلاح، والجمود الذي يعترى الهيئات الدولية، وفي المقام الأول، آليات التفاوض المعنية بالأمن ونزع السلاح الدوليين.

التعاون والتنسيق للجهود الدولية لدراسة العواقب الناتجة عن كارثة تشيرنوبل وتخفيف حدتها وتقليلها إلى الحد الأدنى. وتهدف هذه الوثيقة إلى ضمان تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة الجديدة بشأن تشيرنوبل. ونأمل أن يلغى مشروع القرار التأييد من جميع الوفود.

وتقترح جمهورية بيلاروس كذلك، المبادرة بعقد مؤتمر دولي في مينسك عام ٢٠٠٦، بحيث يتوافق مواعده مع الذكرى السنوية العشرين لكارثة محطة الطاقة النووية في تشيرنوبل. وستكون الأهداف الرئيسية للمؤتمر البحث عن سبل كفيلة بتوفير شروط الحياة الطبيعية للسكان الذين يعيشون في المناطق المتضررة، وتبادل الخبرات في حل مشاكل التنمية المستدامة في تلك المناطق. ونحن ندعو جميع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية إلى المشاركة في التحضير لهذا الحدث وتظيمه.

وفي مجال مكافحة الجريمة الدولية، فإن مكافحة الاتجار بالبشر ومكافحة الاتجار غير القانوني بالمخدرات ينبغي أن تكون على رأس أولويات الأمم المتحدة. ويشارك بلدي في الجهود الدولية لوقف تجارة الرقيق الجديدة وتجارة المخدرات. وبحكم موقع بيلاروس في مفترق طرق لأهم ممرات النقل بين آسيا وأوروبا، فهي توفر التفاعل الفعال مع كل جيراننا لحل هذه المشكلات، وخاصة مع الاتحاد الأوروبي. فالمشاكل المشتركة تتطلب جهوداً مشتركة، وهذه الطريقة يكون الفوز للجميع.

إن الطابع العالمي للمشاكل يتطلب التفاعل العالمي بمشاركة جميع الدول بدون استثناء. فلقد أصبح الجنس البشري سيد العالم لأن الإنسان امتلك العقل وقدرة الإحساس. ولكي تصبح البشرية سيدها وليس رهينة للتحديات والأخطار ينبغي أن تكون متعلقة ودقيقة الإحساس.

والاستفادة من فوائد عملية العولمة لكل الدول، وخاصة البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. ولذلك، نحث الدول الأعضاء على إيلاء الاهتمام المستمر لعملية تطوير القواعد والأنظمة المتعلقة بالتجارة العالمية والأنشطة التجارية لصالح رفاه الجميع.

وبعد فشل الاجتماع الوزاري الأخير لمنظمة التجارة العالمية في كانكون، ينبغي على الدول الكبرى أن تتفهم الأخطار الكامنة في تأخير المفاوضات في المنظمة، سواء حول مسألة القواعد الجديدة أو مسألة الأعضاء الجدد. وينبغي للمرء ألا ينسى أن توفير الفرص لجميع الدول لاستخدام فوائد النظام التجاري المتعدد الأطراف سيخدم في الأجل البعيد مصالح السلم والأمن والاستقرار.

وأود إحاطة الجمعية العامة علماً بأن بيلاروس، مساهمة منها في تأمين وصول البلدان النامية وأقل البلدان نمواً إلى السوق العالمية، قررت من جانب واحد منح أفضلية تجارية لعدد كبير من تلك البلدان. والمركز الوطني لنقل التكنولوجيا في بلادنا يملك القدرة على الابتكار، ومستعد للتعاون الواسع مع جميع الدول المهتمة. والقدرات الهيكلية التي يملكها المركز مصممة ليس لتلبية احتياجاتنا فحسب، بل أيضاً لخدمة مصالح البلدان النامية.

واسمحوا لي أن أتناول مشكلة عواقب أكبر كارثة تكنولوجية في القرن العشرين، وأعني كارثة محطة الطاقة النووية في تشيرنوبل. إننا نعرب عن الامتنان لريادة الأمانة العامة في الأنشطة المستمرة لحشد الدعم الدولي في هذا المجال. وقد شهد هذا العام تأسيس معهد تشيرنوبل الدولي للبحوث وشبكة المعلومات، ومنتدى تشيرنوبل الدولي الذي أنشأته الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وبالاشتراك مع وفود الدول المتضررة الأخرى، قمنا بإعداد مشروع قرار لتقديمه في هذه الدورة بشأن تعزيز

وبالفعل، فإن الأحداث الخطيرة التي وقعت في الشهور الماضية أدت إلى اهتزاز المنظمة حتى الأساس، ولكنها ولحسن الحظ لم تؤد إلى كسرها. ونشعر بالارتياح لأن الأمم المتحدة اجتازت اختبار الزمن وأصبحت بعده ليس ذات جدوى فحسب، بل ولا غنى عنها لحفظ السلام في العالم. وبالمثل، ثبت أن تعددية الأطراف تمثل الأمل الوحيد لجميع الشعوب. وينبغي لنا، ونحن نحتفل بالأمم المتحدة ونجاحها، أن نتذكر دائما أن منظمنا تمكنت بفضل تضامنا وتمسكنا الثابت بمثل الأمم المتحدة، من البقاء بعد التجارب والمحن التي مرت بها في السنة الماضية.

وأؤكد للجمعية أن جمهورية ترازيا المتحدة حكومة وشعبا تشعر بالفخر لأن ترازيا عضو في الأمم المتحدة. وسنظل ملتزمين بمثلها ومستعدين للعمل بلا كلل من أجل نهضتها وتقويتها ونجاحها.

ولا يزال السلام والأمن حتى الآن يراوغان العالم، مع استمرار دوي المدافع والمتفجرات وصرخات الألم التي تسمع عبر القارات. ولقد أصبحت انتهاكات حقوق الإنسان في هذه الأيام أحداثا شائعة، حتى فيما بين البلدان المتقدمة النمو في العالم. ولا تزال الحروب تشتعل، والمخزن أن لأفريقيا وآسيا النصيب الأكبر منها وما فتئت أصداء أعمال الإرهاب تتردد أيضا في سائر أرجاء العالم. فعلى سبيل المثال، قام الإرهابيون بأعمال إرهابية في ١٢ بلدا، منذ انعقاد الدورة الأخيرة للأمم المتحدة.

وترازيا، بوصفها ضحية للإرهاب الدولي، تدين الإرهاب أيا كانت أسبابه وأينما حدث. وستظل حكومي ملتزمة بالحرب ضد الإرهاب. وفي هذا الصدد، سنواصل التعاون مع حكومات العالم والمؤسسات ذات النوايا الحسنة لإلحاق الهزيمة بالإرهاب. وأغتنم هذه الفرصة لأبلغ الجمعية بأن ترازيا قد صادقت على جميع البروتوكولات الرئيسية

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل جاكايا مريشو كيكويتي، وزير الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية ترازيا المتحدة.

السيد كيكويتي (جمهورية ترازيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): يسعدني غاية السعادة أن أتقدم إليكم، سيدي، بالنيابة عن وفدي، بخالص التهاني على انتخابكم بجدارة لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين. ويسر وفد بلادي بشكل خاص الطريقة التي وجهتم فيها عمل الجمعية العامة حتى الآن. إن المهارات والخبرات التي تقدمونها إلى الجمعية العامة تجلب بوضوح ساطع في مداورات الأيام الأخيرة. وأود أن أؤكد لكم كامل التأييد والتعاون من جانب وفدي.

وأنتهز هذه الفرصة لتهنئة سلفكم، السيد يان كافان، على العمل الجيد الذي اضطلع به أثناء الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة.

وفي هذا السياق، أود الإشادة بأميننا العام الفذ، السيد كوفي عنان، على جهوده الحثيثة في تقريب الأمم المتحدة من الشعوب، وفي دعم السلام والتنمية في مختلف أرجاء العالم. وهو يؤدي مهام منصبه الرفيع على نحو استحواذ على قلوب وعقول الأعداد الغفيرة من الشعوب في العالم أجمع.

تتعقد الدورة الثامنة والخمسون هذه للجمعية العامة بينما تمر الأمم المتحدة في منعطف هام في تاريخها، وفي وقت تواجه تعددية الأطراف أخطارا فظيعة، وتواجه الأمم المتحدة، وهي التجسيد الرئيسي لتعددية الأطراف، تحديات هائلة. ولم يحدث في التاريخ أبدا أن تعرضت جدوى الأمم المتحدة وولايتها إلى امتحان بنفس القسوة التي واجهتها خلال الأشهر الماضية.

وتنظر تزانيا بعين التقدير إلى الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة والمجتمع الدولي للجهود التي تبذلها الدول الأفريقية والقادة الأفارقة بحثا عن السلام في القارة. وناشد مواصلة تقديم الدعم من أجل استدامة السلام في مرحلة إعادة التعمير. وبنفس القدر من الأهمية، ناشد تقديم الدعم واتخاذ الإجراءات في الوقت الملائم. ولقد أثبتت التجربة أن دعم المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، في البحث عن حلول للصراعات الأفريقية يأتي بطيئا جدا أو متأخرا جدا.

ويعرب وفدي عن بالغ سروره لأنه شهد في ٢٥ أيلول/سبتمبر اعتماد مبادئ علاقات حسن الجوار والتعاون بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي ورواندا وأوغندا. وهذه مبادرة جديدة بالترحيب. ونثني على الأمين العام لأنه صاحب هذه الفكرة. ومرة أخرى، أسجل دعم تزانيا للمبادرة وأعد بأننا سنبدل قصارى جهدنا لتعزيز نجاحها.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة أيضا لآناشد المجتمع الدولي أن يقدم دعمه السياسي والاقتصادي والمالي للحكومة الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بزعامة الرئيس جوزيف كابيلا. ونرى أن هذه مسألة حاسمة للمحافظة على الزخم وتحاشي أية انعكاسات.

ومن المؤسف أن الحالة في بوروندي لا تزال محفوفة بالمخاطر. وفي حين نرحب بنقل السلطة بطريقة سلسلة من الرئيس بويويا إلى الرئيس نداييزي، نحيط علما أيضا بالتطورات الإيجابية التي حدثت برعاية الحكومة الانتقالية. بيد أن الحاجة تدعو إلى تقديم الدعم لحكومة وشعب بوروندي كي يتسنى لهما تحقيق سلام شامل وإعادة التعمير في المجالين الاجتماعي والاقتصادي. وما فتئ قادة الإقليم يحاولون تقديم المساعدة على جبهة السلام، وسيواصلون

المناهضة للإرهاب. ووضعنا أيضا تشريعا شاملا للتصدي للإرهاب والأعمال الإرهابية في بلدنا.

ومن الحزن جدا ملاحظة أنه حتى الأمم المتحدة أصبحت هدفا للهجمات الإرهابية، على سبيل المثال التفجير المأسوي الذي وقع مؤخرا في مقر الأمم المتحدة في بغداد وأسفر عن مقتل ٢٣ من موظفي الأمم المتحدة، بمن فيهم سيرجيو فييرا دي ميللو، الدبلوماسي الموهوب ورئيس البعثة، ونادية يونس، رئيسة موظفي البعثة. ومرة أخرى، نحن ندين هذا العمل الذي لا معنى له، وتشاطر مشاعر الحزن لفقدان أبطالنا الراحلين. لقد ماتوا من أجل الأمم المتحدة، وخاطروا بحياتهم وماتوا دفاعا عن قضية عادلة، وسنظل نتذكرهم إلى الأبد طوال تاريخ منظمنا. وتقترح تزانيا أن تقيم الأمم المتحدة نصبًا تذكاريًا ملائما تشريفًا لهم وتخليدا لذكراهم.

لقد ذكرت آنفا أن لأفريقيا حصة غير عادلة من الصراعات العنيفة والحروب، خاصة بالنظر إلى تفشي الفقر وانخفاض مستويات التنمية في القارة. بيد أني أحرؤ على القول بإحساس من التفاؤل الحذر، إننا نرى بصيصا من الأمل في تطور العمليات لحل بعض الصراعات في أفريقيا التي قد تبدو عصية على الحل. أنا أفكر في الصراعات الحاصلة في ليبيريا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وبوروندي، والسودان، والصومال، حيث سجل تقدم مشجع على مسار إيجاد حلول دائمة. بيد أن أكبر تطور جدير بالترحيب من بين تلك الصراعات، هو قيام الدول الأفريقية وقادتها بدور قيادي في البحث عن حلول. وأهم يفعلون ذلك برعاية الاتحاد الأفريقي أو تجمعاتهم الاقتصادية الإقليمية. وفي العديد من الحالات، يتدخلون أيضا بصفتهم أفرادا أو مجموعات من الجيران أو دول وقادة من نفس الرأي أو التفكير.

التقليدي استضافت تزانيا آلاف اللاجئين من بلدان مجاورة. لقد بدأ تدفق اللاجئين في عام ١٩٥٩ ولم يتوقف حتى الآن. وفي الوقت الحاضر، نستضيف ما يزيد على ٨٠٠ ٠٠٠ لاجئ من رواندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال. ونظل ملتزمين بتعهداتنا الدولية بموجب اتفاقية جنيف لعام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين بوصفها ركيزة الحماية الدولية. ولكن خبرتنا في مجال استضافة اللاجئين على مدى ٤٢ عاما تحملنا على الشعور بضرورة استعراض أهميتها وتطبيقها. ونشعر بالقلق بصفة خاصة إزاء مفهوم وممارسة تقاسم الأعباء، الذي لا يخفف بصورة ملائمة من عبء استضافة اللاجئين في بلدان نامية فقيرة كبلدنا. ونرحب بالمفهوم الجديد وهو مفهوم "الاتفاقية زائدا عليها" الذي اقترحه المفوض السامي لشؤون اللاجئين. ونأمل أن يتم التفكير في الحقائق الجديدة والناشئة بصورة جادة في المناقشات التي ستجريها اللجنة التنفيذية التابعة للمفوضية العليا والاستنتاجات التي ستخلص إليها تلك اللجنة.

ولا تزال الحالة في الشرق الأوسط تشكل قلقا بالغاً لدى حكومتنا. فقد شعرنا بالأمل حينما نشرت قبل بضعة أشهر خريطة الطريق من أجل تحقيق السلام في الشرق الأوسط. وأيدتها حكومتنا لأنها عاجلت بصورة شاملة قضية إنشاء دولة فلسطينية تتمتع بمقومات البقاء، تعيش جنباً إلى جنب في سلام مع دولة إسرائيل. وبالرغم من الصعوبات الحالية، ما زلنا نعتقد أن خريطة الطريق هي أفضل طريقة معقولة وقابلة للتطبيق لحل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني الذي طال أمده. ولذلك يتحتم بسرعة إزالة العقبات التي تعترض خريطة الطريق. فلن يجدي العنف والعنف المضاد. وفي رأينا أن اللجوء إلى الاستخدام المفرط للقوة واتخاذ تدابير خارج إطار القانون للتعامل مع المناضلين الفلسطينيين، أو أبعاد الرئيس ياسر عرفات، سيؤدي إلى نتائج عكسية؛

القيام بذلك. ولقد تحقق قدر من التقدم، ولكن لا تزال توجد تحديات خطيرة.

ولذلك، من الضروري أن يقدم المجتمع الدولي ولا سيما مجلس الأمن، دعماً أكيداً. ونطلب من المجتمع الدولي أيضاً أن يقدم المزيد من الدعم في المجالين الاقتصادي والمالي إلى حكومة بوروندي الانتقالية فهي بحاجة إلى ذلك الدعم لكي تلبى بصورة فعالة الاحتياجات الإنسانية في البلد. وترحب حكومتنا بقرار الأمم المتحدة بعقد المؤتمر الدولي الذي طال انتظاره والمعني بمنطقة البحيرات الكبرى. وتجري الأعمال التحضيرية على قدم وساق تحت القيادة المقتدرة للسيد إبراهيم فال، الممثل الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى. وثمة تعاون جيد فيما بينه وبين الاتحاد الأفريقي والبلدان الستة الرئيسية في المنطقة. وتشعر تزانيا باعتزاز كبير لأن الفرصة أتاحت لها لتستضيف المؤتمر في شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٤. ونحن على استعداد للمساهمة في نجاحه.

ولا شك أن هذا المؤتمر سيكون محفلاً هاماً لجميع الأطراف المعنية لكي تجري مداولات بشأن القضايا الهامة في المنطقة ألا وهي السلام والاستقرار والتنمية. ونأمل أيضاً أن يركز المؤتمر على إعادة تعمير وإعادة تأهيل البلدان التي مزقتها الحروب. وأناشد الجميع في الأمم المتحدة أن يقدموا الدعم المطلوب للمؤتمر في المجالات المادية والمالية والسياسية والدبلوماسية.

ونرحب بخطة بيكر الأخيرة بشأن حل مشكلة الصحراء الغربية التي طال أمدها. وناشد الأطراف أن تتعاون إلى أقصى مدى ممكن مع السيد بيكر حتى تنهياً الفرصة لشعب الصحراء كي يقرر مستقبله في سلام.

ونظراً لموقفنا الاستراتيجي في منطقة مليئة بالصراعات، وتاريخنا الذي يتسم بالاستقرار وكرم الضيافة

ناحية، بمكافحة الفقر، ومن ناحية أخرى بالعمل على اتخاذ التدابير البناءة والشاملة لتعزيز فعالية المؤسسات العالمية في القضايا والصراعات العالمية.

وكانت هذه الشواغل أيضا محور عمل اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة، المنشأة في العام الماضي تحت رعاية منظمة العمل الدولية، وهي ذات ولاية للنهوض بالعدالة الاجتماعية والعمل اللائق المتعلق بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية من أجل الرخاء العالمي. وهذه اللجنة العالمية، التي يتشرف رئيسي بالمشاركة في رئاستها مع الرئيس الفنلندي تاريا هالونين، أوشكت على إنهاء عملها، ومن المزمع أن تقدم تقريرها أوائل العام المقبل.

وكانت اللجنة محفلا للحوار المفيد بين شخصيات مرموقة ذات خلفيات وآراء واختصاصات متنوعة. وأجرت مشاورات واسعة النطاق ومكثفة. ومن المنتظر لتقريرها أن يفرز آراء عملية من أجل التغيير يمكن أن تجعل عملية العولمة أكثر شمولا وأكثر إنصافا. وستتناول اللجنة احتياجات الذين يشعرون بالتهميش، وكذلك الذين استفادوا من العولمة ولكنهم يشعرون بعدم اليقين إزاء المستقبل. وستتكلم عن أهمية تعددية الأطراف التي تقوم على أساس القيمة وعن دور هذه المنظمة.

ولكن توصيات اللجنة وولايتها ورؤية عملها أمور لن يتم الشروع فيها ومتابعتها وتحقيقها من خلال أعمال منظمة العمل الدولية وحدها، بل ستتناولها وكالات أخرى في الأمم المتحدة وكالات أخرى متعددة الأطراف وتجمعات إقليمية وحكومات ومنظمات غير حكومية والمجتمع المدني. ونأمل أيضا أن يُقدم التقرير إلى هذه الجمعية للنظر فيه وإعطاء التوجيه التشجيعي اللازم.

ويأمل وفد بلادي أن يصير تقرير اللجنة أساسا طيبا لإجراءات جماعية ومنسقة نحو تحقيق الأهداف الإنمائية

ويشعل الحالة. وناشد اللجنة الرباعية ومجلس الأمن أن يفعلوا كل ما في وسعهما من أجل العودة إلى تنفيذ خريطة الطريق.

وحسبما نتذكر جميعا، ناقشت الجمعية العامة مع بزوغ فجر القرن الحادي والعشرين في دورة استثنائية التحدي الذي يمثله الفقر والتنمية. وتوصلنا في النهاية إلى إعلان الألفية وأهداف الألفية للتنمية، التي تنطوي على رؤية تتمثل في بذل جهد شامل لمكافحة الفقر، والحرمان والافتقار إلى التنمية. وتم تحديد الهدف الواضح ألا وهو تخفيض مستوى الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.

وعندما ننظر إلى الوراء لنقيم ما تحقّق في فترة السنوات الثلاث منذ انعقاد مؤتمر قمة الألفية، لا يسعنا إلا أن نكتشف أنه لم يتحقق الشيء الكثير. فهدف تقديم موارد إضافية تقدر بما بين ٥٠ بليون و ١٠٠ بليون دولار سنويا على مدى ١٥ سنة، لم يتحقق. ولم تتمكن الاجتماعات التي تلت في مونتيري وجوهانسبرغ، فضلا عن مؤتمرات القمة المتتالية لمجموعة الثمانية من الوفاء بهذا المطلب.

وحسب الوضع الحالي، هناك خطر عدم تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية كما كان متوقعا. وفي الواقع، هناك حاجة إلى فعل شيء على وجه السرعة لإنقاذ مؤتمر القمة التاريخي ذلك. ويلزم على البلدان المتقدمة النمو أن تُظهر إرادة سياسية أكبر. وبالطبع لن يكون الإخفاق مفيدا لمنظمتنا ومن المؤكد أنه سيضرنا جميعا.

إن الموجة الحالية من العولمة هي أكبر عملية اقتصادية في عصرنا. ويتطلب الانهيار المؤسف لاجتماع منظمة التجارة العالمية في كانكون الشهر الماضي أن نواجه هذه الظاهرة. ونأمل أن يُعاد قريبا عقد مؤتمر القمة ذلك. والواجب الاجتماعي لموجة العولمة يطرح علينا تحديين مترابطين وأساسيين لعمل هذه المنظمة. ويتعلق أحدهما، من

السيد تشان (جزر سليمان) (تكلم بالانكليزية):

أتقدم بأحر تمنيات حكومة جزر سليمان وشعبها بمناسبة انتخاب السيد جوليان هنت رئيساً للدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة. كما أعرب عن الامتنان لسلفه على رئاسة الدورة السابقة.

ونحبي الأمين العام على قيادته الشجاعة لمنظمتنا.

وتود جزر سليمان من خلاله أن تشيد بموظفي الأمم المتحدة وغيرهم ممن لقوا حتفهم أثناء الهجوم الجنوبي على مكتب الأمم المتحدة في بغداد في آب/أغسطس الماضي والحادث الذي وقع مؤخراً قبل بضعة أيام.

قبل ٥٨ عاماً، أُسست الأمم المتحدة لتضمن، من بين أمور أخرى، الحرية والسلام والأمن ولتنهض بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع الشعوب. وعبر الزمن، انحسرت تهديدات عديدة للسلام والأمن الدوليين أو تمت تسويتها. وانتهت الحرب الباردة. وقامت أنظمة للأمن وتحديد الأسلحة. وأنشئت مؤسسات مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرهما لمعالجة البعد الاقتصادي والاجتماعي لاحتياجات البشرية.

ورغم هذه الإنجازات الهامة، يبقى السلم والأمن وسعينا لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة التحديات الرئيسية في عصرنا. ولقد ظهرت خلال العقود الماضية تهديدات جديدة ومعقدة للسلام والأمن الدوليين على نطاق مرعب وعالمي.

ولا يزال الإرهاب الدولي مستمرا بلا هوادة في أنحاء مختلفة من العالم، وهو يستهدف ويقتل المدنيين الأبرياء والضعفاء بشكل رئيسي. ولا يمكن أن يوجد خيار آخر لدى المجتمع الدولي سوى مضاعفة الجهود لمكافحة هذا الخطر الماحق على جميع الجبهات. وتبقى جزر سليمان ملتزمة بواجباتها في إطار قرار مجلس الأمن ١٣٧٣

للألفية وفي جعل العولمة عملية تعمل لصالح الجميع، وفي كل البلدان، داخل البلدان وفيما بينها.

وأود أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به هذا الصباح الممثل الدائم لفنلندا بشأن إطلاق عملية هلسنكي المعنية بالحكم العالمي والديمقراطية، والتي تفخر حكومتي بتأييدها.

وتبقى مكافحة الإيدز تحدياً رئيسياً للبشرية اليوم. إنها حرب يجب أن نشنها وأن نكسبها. ونحن ندرك العواقب الوخيمة لهذا الوباء على الحياة البشرية وعلى اقتصاداتنا. وكانت الجلسة العامة الرفيعة المستوى التي عُقدت الأسبوع الماضي مطمئنة وخرج أغلبنا من الدورة بتفاؤل متواضع. وعزيمتنا على التصدي بجرأة للوباء وتحقيق الأهداف المحددة يجب بالطبع أن تقترن بمسؤولية ماثلة عن مبادرات القيادة والمساءلة وتعبئة وإدارة الموارد بحكمة أكبر.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد لامبا (ملاوي).

إن إصلاح مجلس الأمن الدولي مطروح للنقاش منذ فترة من الزمن. وتترانيا مقتنعة بأن إصلاح مجلس الأمن أمر مرغوب فيه، وذلك لجعل هذا الجهاز الهام في منظمتنا أكثر تمثيلاً، وأكثر ديمقراطية، وأكثر شفافية، وأكثر تناسبا في إدارة أعماله. ونعتقد أن في هذا خطوات كبيرة نحو تجديد ثقة الدول الأعضاء بأهمية وفعالية المنظمة ودعمها لها.

وتقبل تترانيا حقيقة أن الإصلاح هو عملية وليس حدثاً. ونحن نؤيد إنشاء فريق رفيع المستوى مؤلف من شخصيات مرموقة لاستعراض عمل الأجهزة الرئيسية في الأمم المتحدة. ونتطلع إلى إنشائه المبكر. ونولي أهمية خاصة لهذه العملية ونعد بالقيام بدورنا في ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة

الآن لمعالي السيد لوري تشان، وزير خارجية جزر سليمان.

لقد ظلت استعادة القانون والنظام، والانتعاش الاقتصادي، والوضع الطبيعي في جزر سليمان تحديات صعبة تواجهها حكومتنا منذ توليت منصبنا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. ولكن بعد أن التزمت بالتصدي لهذه التحديات من خلال خطة الحكومة الاستراتيجية وأولوياتها، انخرطنا في سلسلة من الحوارات والمشاورات مع شركائنا الإنمائيين. إن نوايانا واضحة - فنحن نريد المساعدة الخارجية لاستعادة القانون والنظام والانتعاش الاقتصادي.

وفي تموز/يوليه الماضي، وبتأييد إجماعي من كلا الحزبين، اعتمد البرلمان الوطني لجزر سليمان تشريعا يسمح بالمساعدة الخارجية على استعادة القانون ومساعدة الاقتصاد على الانتعاش. وبعد دعوة صريحة من الحكومة، اجتمعت بعثة تقديم المساعدة الإقليمية إلى جزر سليمان بقيادة أستراليا ونُشرت تحت رعاية إعلان بيكيتاوا الصادر عن منتدى جزر المحيط الهادئ وبموجب أحكام ميثاق الأمم المتحدة.

ويسرني أن أبلغكم أن التأثيرات الفورية للبعثة كانت ملموسة وإيجابية. فقد أعيد استتباب الأمن وسيادة القانون والنظام، كما أن مالية الحكومة آخذة في الاستقرار. وكان نهج العمل من خلال البعثة أفضل الخيارات التي اتبناها. وهو ترتيب إقليمي تعاوني وشراكة فريدة من نوعها ولا يقتصر على مجرد إعادة ترسيخ السلم والأمن والحفاظ عليهما. ويمنح جزر سليمان أفضل فرصة حقيقية أتاحت لها منذ سنوات لإعادة بناء البلد والتصدي للمشاكل العميقة الجذور، بما في ذلك مكافحة الفساد واستعادة مبادئ الديمقراطية والحكم الرشيد واحترام القيم الإنسانية الأساسية وتحديد حيوية التماسك الاجتماعي لشعبنا.

وسيكون العمل المائل أمام البعثة كبيرا، ولكننا نؤكد للبعثة تقديم كل الدعم والتعاون. وتلتزم جزر سليمان بحكومة وشعبا بذات القدر إزاء تحقيق هذا الهدف المشترك.

(٢٠٠١). وتُتخذ الخطوات لسن التشريعات ذات الصلة وللانضمام إلى الاتفاقيات الدولية لمكافحة الأنشطة الإرهابية.

وتعتقد جزر سليمان أن التسوية الدائمة لأزمة الشرق الأوسط ستفرز نتائج إيجابية على السلم والأمن الدوليين. ولذلك نؤيد الجهود الرامية إلى تحقيق سلام واستقرار دائمين في المنطقة، خاصة في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، والحالة في العراق. ويجب أن تضطلع الأمم المتحدة بدور حاسم في عملية السلام في الشرق الأوسط.

إن المسؤولية الرئيسية عن التصدي للتحديات الهائلة التي نواجهها اليوم تقع على عاتق كل بلد على حدة. ولكن يثبت التاريخ أنه يمكن فعل أكثر من ذلك بكثير وبفعالية من خلال تعددية الأطراف. ونحن نتفق جميعا على أن عصر العولمة هذا يجلب تحديات عالمية جديدة. والتحديات العالمية تتطلب حلولاً تعاونية عالمية. ويجب أن تنهض الأمم المتحدة، بوصفها المؤسسة الرئيسية والشرعية المتعددة الأطراف، بمسؤولية ماثلة عن التصدي للتحديات العالمية التي نواجهها الآن، ومن ثم يجب تعزيزها.

ولهذا تؤيد جزر سليمان الإصلاح الذي يقوم به حاليا الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة بوصفه عملية، وليس حدثا. نعم، حققت عملية الإصلاح نتائج إيجابية وشفافية أكبر، ولكننا بحاجة إلى فعل المزيد إذا أريد لمنظمتنا أن تبقى فعالة وهامة في هذه البيئة السياسية المتغيرة.

وإصلاح وإعادة هيكلة مجلس الأمن ضروريان أيضا. فاليابان وألمانيا وبلدان أخرى تستحق العضوية الدائمة في المجلس. وهي قادرة بشكل مائل على الإسهام البناء في تحقيق وحفظ السلم والأمن الدوليين. وينبغي قصر استخدام الأعضاء الدائمين لحق النقض على أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

من الدعم والشراكة الدوليين للتصدي لهذه القيود بغية أن تنفذ بشكل ناجح وذي معنى خططنا الإنمائية الوطنية والتتائج الرئيسية للسياسة العامة مثل الأهداف الإنمائية للألفية المعلنة عام ٢٠٠٠ وخطة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المعقود في جوهانسبرغ والبرامج الأخرى المدرجة في خطة الأمم المتحدة للتنمية.

لقد ظل تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية بطيئا. ولكننا أدرجنا الآن تلك الأهداف في خطة الحكومة للإنعاش الاقتصادي والتنمية للفترة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٥ بوصفها أولويات للتنفيذ على الصعيد الوطني.

وتتطلع جزر سليمان إلى المشاركة الكاملة في عملية استعراض برنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. ونتوقع أن تركز نتائج الاجتماع الدولي المقرر عقده في موريشيوس في عام ٢٠٠٤ على الالتزامات الحقيقية والتنفيذ العملي للبرنامج على الصعيدين الوطني والإقليمي.

ويوفر برنامج عمل بروكسل لأقل البلدان نموا فرصة أخرى وبعبء آخر لمعالجة المشاكل الملحة التي تواجهها البلدان الفقيرة. وقد ظل تنفيذ هذا البرنامج على الصعيد الوطني بطيئا. وكذلك لا يبدو أن الالتزامات الفعلية من المجتمع الدولي بمعالجة قيودنا، بما في ذلك القدرة ومشكلة الديون، وشبكة التنفيذ.

ونحن نشيد بعمل مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا في السعي إلى الحصول على الدعم والالتزام الدوليين لتنفيذ البرنامج. ونناشد أيضا المجتمع الدولي لكي ينظر بجدية في اتخاذ تدابير أكثر تصميمًا مثل إلغاء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

وجزر سليمان بوصفها عضوا في منظمة التجارة العالمية، تشعر بقلق مماثل إزاء فشل اجتماع كانكون في

ونحن نقدر كثيرا الدعم الكبير الذي قدمته بلدان منتدى جزر المحيط الهادئ، والذي عبر عنه من خلال إعلان المنتدى بشأن جزر سليمان وبيان المنتدى الصادر عن وزراء الخارجية، واسهامها النشط بوصفها بلدانا مشاركة في البعثة. وهذه البلدان ملتزمة في تصميمها على مساعدة أحد جيرانها على الانتعاش وإعادة البناء. وردى عليه هو "شكرا على مساعدتكم لصديقكم".

ونقدر أيضا الدعم الذي تلقته البعثة من المجتمع الدولي الأوسع نطاقا ومن الكمنولث ومن الأمم المتحدة ومن الاتحاد الأوروبي ومن شركاء مانحين آخرين فرادى وثنائين. ونتطلع إلى قدر أكبر من الدعم النشط لاستكمال العمل المهم الذي تنجزه البعثة من أجل تحقيق الأهداف وتنفيذ الخطط العاجلة والطويلة الأجل.

وستقدم الحكومة رسميا الخطة الوطنية للانتعاش الاقتصادي والتنمية للفترة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٥ إلى شركائنا في التنمية في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وأهدافنا العاجلة هي استعادة القانون والنظام والحفاظ عليهما وإحلال الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي وزيادة الدخل وإعادة الخدمات الكاملة في مجالي التعليم والصحة وإعادة وضع أسس النمو الاقتصادي المستدام والتنمية البشرية المستدامة.

وبينما تعالج البعثة الحالة الأمنية والاقتصادية الراهنة في البلد، سيوفر الاجتماع المقرر عقده في شهر تشرين الثاني/نوفمبر فرصة لسائر شركائنا في التنمية لتحديد أدوارهم ومساعدتهم صوب تحقيق هذه الأهداف الرئيسية.

وبما أننا من الدول الجزرية الأقل نموا، تشكل أوجه ضعفنا على الصعيد الاقتصادي والاجتماعية والبيئية قيودا كبيرة على مسار تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وسبل كسب العيش المستدامة. ولكننا نأمل في الحصول على مزيد

طوال السنين يميز ضد مواطنيها البالغ عددهم ٢٣ مليون نسمة. والتأخر الذي حدث في تقديم مساعدة منظمة الصحة العالمية إلى تايوان أثناء انتشار المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (السارس) في وقت سابق من هذا العام مثال على كيفية تغلب أسباب سياسة القوة على تقديم المساعدة الإنسانية في حينها.

لقد شددتُ على ضرورة أن تظل الأمم المتحدة ذات أهمية للبيئة السياسية المتغيرة. ويجب أن تسلك وفق القيم والمبادئ الأساسية المتأصلة في ميثاقها. ويجب أن تظل منظمة عالمية شاملة للجميع وقادرة على خدمة جميع أعضائها، بغض النظر عن قوتهم أو ضعفهم، وبغض النظر عن العقيدة أو الدين أو المعتقدات السياسية. ويجب أن يعامل كل بلد بنفس القدر من الاحترام والاهتمام. ويجب أيضا أن تسلك الأمم المتحدة وفق مبدأ المساواة بين جميع الدول في هذه الألفية الجديدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ناتان تيوي وزير الاتصالات والنقل والتنمية السياحية لكيريباس.

السيد تيوي (كيريباس) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أتقدم إلى السيد جوليان هنت بتهاني الحارة على انتخابه رئيسا. ونحن مقتنعون بأنه سيوجه مداولاتنا خلال هذه الدورة الثامنة والخمسين إلى اختتام مثمر. واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن عميق تقديري لسلفه، السيد يان كافان، على قيادته الفعالة لأعمال الجمعية في دورتها السابعة والخمسين.

قبل أربعة أعوام انضمت كيريباس إلى الأمم المتحدة بوصفها إحدى أحدث الدول الأعضاء فيها. وكانت عضويتنا في الأمم المتحدة تأكيدا لإيماننا بالمبادئ السامية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وتأييدنا لها.

التوصل إلى نتائج إيجابية. ونحن، شأننا في ذلك شأن البلدان الأخرى الأقل نموا، لدينا مصلحة رئيسية في البعد الإنمائي لجولة الدوحة، ونود أن نردد ما ذكرناه في كانكون من أن نظام التجارة الجديد والمنصف والتزيه يجب أن يراعي مسائل مثل الاختلافات في الدخول والحجم الاقتصادي والتنمية التقنية وقدرات القطاع الخاص للبلدان.

وتولي جزر سليمان أهمية كبيرة للتعاون الإقليمي. ويعبر بيان زعماء منتدى جزر المحيط الهادئ الصادر في شهر آب/أغسطس الماضي، والذي وُفّر بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة، عن طائفة القضايا التي تمنا على نحو مباشر في منطقة المحيط الهادئ. وتتضمن تلك القضايا تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر والمصائد وحماية البيئة البحرية والتجارة والتنمية المستدامة والقضايا المتعلقة بالأمن. وبوصفنا دولا صغيرة تعاني من عوائق جغرافية وهيكلية متأصلة، تكمن قوتنا في تجميع مواردنا من أجل معالجة هذه القضايا معالجة جماعية. ونحن نناشد الأمم المتحدة أن تؤدي دورا أكثر نشاطا في المبادرات الإقليمية.

واسمحوا لي في هذا المنعطف أن أعرب مرة أخرى عن تأييدنا القوي لقبول تايوان عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة. والحقيقة التي لا يمكن إنكارها هي أن تايوان بموجب القانون الدولي دولة ذات سيادة. فهي لديها نظام سياسي شفاف وديمقراطي واقتصاد متنعش وتقدمي ونظام اجتماعي عالي الكفاءة وكل هذه الأشياء مستقلة تماما ولا تقع على الإطلاق تحت سيطرة جمهورية الصين الشعبية.

إن تايوان شريك مقتدر وراغب في الوفاء بالتزاماته الدولية بموجب الميثاق. وإسهاماتها في المجتمع الدولي والاقتصاد العالمي معروفة جيدا. ولكن قبل أسبوعين فقط رفضت هذه الهيئة مرة أخرى رغبة شعب تايوان في أن ينظر في أمر عضويته في الأمم المتحدة. فقد ظل المجتمع الدولي

لعام ٢٠٠٠، بموظفي شرطة في بعثة المساعدة الإقليمية في جزر سليمان. وقررت حكومتي أن تسهم في تلك المبادرة بسبب إيماننا الراسخ بقوة التعاون الإقليمي. وتمثل بعثة المساعدة الإقليمية في جزر سليمان دليلاً واضحاً على قدرة البلدان الأعضاء في منتدى جزر المحيط الهادئ على الاستجابة على نحو سريع ومتعاون لطلبات البلدان الأعضاء الزميلة للمساعدة في إعادة القانون والنظام.

وفي حين تقدر كيريباس اعتراف الأمم المتحدة بهذه المبادرة الإقليمية، فإننا نأمل في تقديم المزيد من المساعدة، ونحث على تقديمها بغية تعزيز هذا العمل وضمان نجاحه.

وعلى الصعيد الوطني، سنت كيريباس العديد من القوانين كما اتخذت تدابير أخرى كجزء من جهودها في التصدي للتحديات الأمنية. وهذه عملية مستمرة ستتقدم بخطى تحدها حالتنا المالية وحالة الموظفين وغيرها من القيود. ونحن على ثقة من أننا، نظراً للالتزامنا، وبالمساعدة المناسبة من المجتمع الدولي، سنتمكن في الوقت المناسب من تحقيق أهدافنا.

وتؤيد كيريباس الفكرة القائلة بأنه لا بد من القضاء على الإرهاب. ويجب أن نكافح جميعاً ضد الذين يرفضون الحوار وسيلة لتحقيق أهدافهم وبدلاً من ذلك يلجأون إلى الإرهاب. ونود أن نعرب عن تأييدنا للعديد من المتكلمين الذين يدعون إلى أن نمارس ضبط النفس. ولا بد أن نضمن أننا في مكافحتنا للإرهاب سنستمر في التقييد بالمبادئ التي تشكل الأسس لهذه الهيئة الموقرة - وهي المبادئ التي تتعلق بها كما نؤمن بها إيماناً راسخاً.

وتؤيد كيريباس تأييداً كاملاً الجهود الرامية إلى التصدي للتحديات الأمنية التي تواجه العالم اليوم. بيد أننا نعي أن حجم التحديات الأمنية التي تواجه الدول الأعضاء يختلف.

ومنذ ذلك الوقت، وقعت حوادث اختبرت عزيمة هذه المنظمة. وفي الواقع أن الأمم المتحدة واجهت العديد من التحديات. ويتعين شجب الهجوم الأخير الوحشي المتعمد على موظفي الأمم المتحدة في بغداد، الذي نجمت عنه خسارة مأسوية في الأرواح والكثير من الإصابات. إننا نأسى لمقتل كبير ممثلي الأمين العام، سيرجيو فييرا دي ميلو، وغيره من الذين قُتلوا في الهجوم.

وتشيد كيريباس بالأمين العام على تصميمه الثابت على ضمان استمرار الأمم المتحدة في الاضطلاع بالدور المتوقع منها في الساحة الدولية.

لقد تابعنا بانزعاج متزايد عولمة الإرهاب. ولم يعد بوسعنا نحن في منطقة المحيط الهادئ أن ندعي الإفلات من الإرهاب. فعواقب الأعمال الإرهابية مقيتة. وتشجب كيريباس الإرهاب وجميع أعمال الإرهاب الموجهة ضد الأشخاص الأبرياء. ولا يمكننا أن نقبل أعمال الإرهاب، بغض النظر عن أهدافها المزعومة.

وبالرغم من أننا لم نكن، وقد لا نكون أبداً، معرضين على نحو مباشر لحالات رعب من قبيل الحوادث التي وقعت بتاريخ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وأعمال الإرهاب التي وقعت في الرياض وجاكرتا وبغداد، فإننا ندرك أن الإرهاب لا يعرف الحدود أو القيود. وهو جريمة ضد الإنسانية وضد المجتمع الدولي بأسره، وبالتالي يجب علينا العمل على نحو جماعي على دحره. وسيقتضي فعل ذلك رداً دولياً تسانده جهود إقليمية ووطنية متضافرة.

فعلى الصعيد الدولي، تؤيد كيريباس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب. ويقوم منتدى جزر المحيط الهادئ بصورة نشطة بمعالجة المسائل الأمنية على الصعيد الإقليمي. وبالرغم من القيود الاقتصادية، فإن كيريباس سعيدة لكونها أسهمت، في إطار إعلان بيكيتاوا

إن هناك حاجة إلى إجراء تخفيضات عاجلة في انبعاثات غازات الدفيئة وفرض قيود عليها بغية تحقيق توافقها مع هدف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وناشد المسبيين الرئيسيين لانبعاثات غازات الدفيئة أن يصدقوا على بروتوكول كيوتو في الوقت المطلوب.

ونسلم بالحاجة إلى تطوير وتنفيذ التدابير المتعلقة بالاستجابة الملائمة للتكيف، ونطالب بتقديم الدعم في هذا الصدد من المصادر الدولية، بما فيها مرفق البيئة العالمي.

وسيكون الدعم الدولي مطلوباً بصورة مماثلة في التنفيذ المشترك للمبادرات المتعلقة بمؤشر قابلية التأثر والتكيف من النوع ٢ لبلدان المحيط الهادئ، التي بدت في العام الماضي في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

إننا نتطلع إلى الاجتماع الدولي لعام ٢٠٠٤ المقرر عقده في موريشيوس. فسيوفر هذا الاجتماع فرصة قيّمة للمجتمع الدولي لكسب يقين ما حصل منذ مؤتمر ريو وبربادوس. ونحن بالتأكيد نأمل أن يقدم اجتماع موريشيوس خريطة طريق للإجراءات المحددة والعملية، المطلوبة لتحقيق أهداف برنامج العمل. وإذ نقبل المسؤولية الأساسية عن تميمنا بالذات، فإننا أيضاً ندرك أن تحقيق تلك التطلعات سيكون بعيداً عن متناولنا إذا تعين علينا أن نعمل لوحدها. ونحن نطلب المساعدة من شركائنا في ميدان التنمية.

ولقد كانت هذه أوقاتاً مضطربة بالنسبة للأمم المتحدة. وقد أبرزت الحوادث الأخيرة حاجة الأمم المتحدة إلى التكيف. والمناخ العالمي السريع التغير الذي تعمل فيه الأمم المتحدة يتطلب إجراء عمليات تكيف إذا ما كان للمنظمة أن تظل هامة بالنسبة للدول الأعضاء.

تشارك كيريباس المتكلمين السابقين في الترحيب بمبادرات الإصلاح التي حددها الأمين العام. وندرك أنه يجب على الدول الأعضاء أن توجّه عملية التكيف وتدعمها على

ففي حالة كيريباس هناك العديد من التحديات والمشاكل التي تهدد شعبنا وبلدنا. فكيريباس أحد أقل البلدان نمواً كما أنها أيضاً دولة جزرية صغيرة نامية تقع في وسط المحيط الهادئ. وبعدها وعزلتنا وقاعدتنا الاقتصادية الضيقة وصغر حجم سكاننا والمعدل العالي للنمو السكاني عوامل يتعين علينا أن نقبلها.

وكوننا دولة جزرية صغيرة نامية يشكل العديد من التحديات للجهود الوطنية المتعلقة بالتنمية المستدامة والاندماج المفيد في الاقتصاد العالمي. وهذه السمات المفردة تقتضي إيلاء اعتبار خاص للتعاون المستمر والمعزز من الشركاء في ميدان التنمية.

وقد استفادت كيريباس، وما زالت تستفيد، من مختلف البرامج التي تقدم من خلال العديد من وكالات الأمم المتحدة. وإذ أعترف مع الامتنان بالدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة في هذا الصدد، فإنني أود أيضاً أن أسجل تقديرنا لشركائنا في ميدان التنمية على دعمهم المستمر لجهودنا الرامية إلى زيادة وتعزيز عدالة التوزيع لفوائد التنمية على شعبنا.

وندرك أن هناك الكثير مما ينبغي عمله. ولدى كيريباس منطقة اقتصادية خالصة شاسعة غنية بمصادر الأسماك والموارد البحرية. ونقوم على نحو نشط بتشجيع الاستغلال المستدام لهذه الموارد، كما أننا نرى أن إنشاء مرفق لتجهيز الأسماك على الساحل تطور مناسب.

وتتألف كيريباس من حلقات مرجانية واطئة وهي بالتالي ضعيفة جدا إزاء تغير المناخ، وتقلباته وارتفاع مستوى البحر. وهذه مسألة ذات أولوية عالية بالنسبة لنا، مثلما هي بالنسبة للبلدان الواطئة. وهي أيضاً مسألة تقتضي استجابة دولية. والالتزام السياسي ووجود مستوى عال من التعاون من المجتمع الدولي أمران مطلوبان في التصدي لهذا التحدي.

ساعدوا، اليوم تلو الآخر، عن طريق عملهم في خدمة المنظمة، على جعل العالم مكانا أفضل.

كما ذكر الأمين العام مؤخرا، إن ذلك العمل البغيض يثير تساؤلات هامة وقد اعتبره،

”تحديا مباشرا للرؤية المتمثلة في التضامن العالمي والأمن الجماعي التي يجسدها ميثاق الأمم المتحدة والتي ينص عليها الإعلان بشأن الألفية“.
(A/58/323، الفصل الأول، الفقرة ٢)

ومسؤوليتنا، بصفتنا ممثلين لدول العالم، مجتمعين هنا في الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة، أن نواجه هذا التحدي ونحاول توفير الإجابات البناءة التي تفتح الآفاق للمستقبل.

منذ شهور قليلة، قدمت وزيرة الخارجية، السيدة ليدي بولفر، إلى برلمان لكسمبرغ، إعلاؤها المتعلق بالسياسة الخارجية في سياق تميّز بالانقسامات العميقة في المجتمع الدولي، التي اتسم بها الوضع الدولي في بداية هذا العام. وفي الوقت نفسه، تكلمت السيدة بولفر بالتفصيل عن هذه الأفكار، التي تحدد أيضا النهج الشامل لحكومة لكسمبرغ نحو التعاون المتعدد الأطراف.

”خلال المحادثات المتعلقة بالعراق، ناقشت كل الأطراف باستفاضة دور ومصداقية مؤسساتنا المشتركة. هل بلغت حدود قدرتها؟ هل توقفت عن العمل؟ هل لا تزال توائم نفسها مع يومنا وعصرنا؟ هل لا تزال التعددية هامة اليوم؟ وأود أن أقدم إجابة واضحة على هذا السؤال. نعم، نحن بحاجة إلى هيئات متعددة الأطراف، أكثر من أي وقت مضى، تتيح لنا العمل معا حتى يمكن إرساء واحترام القانون الدولي مع القواعد والإجراءات الدولية التي تكفل احترام حقوق الإنسان وتحكم حياة كل الدول،

نحو فعال. وبالتالي، من شأن التوجيه والدعم اللذين يُمنحان للأمم المتحدة أن يمكنها من أن تصبح أكثر استجابة لتطلعات دولها الأعضاء وتطلعات المجتمعات والشعوب التي تمثلها.

تؤيد كيريباس تأييدا تاما الرأي القائل بأن الأمم المتحدة وأجهزتها الرئيسية ينبغي أن تكون أكثر تمثيلا وأكثر ديمقراطية حتى تُعبّر عن العضوية الموسعة للمنظمة. والقواعد الملزمة جدا للأوضاع التي كانت سائدة في الأربعينيات لا يمكن تطبيقها عمليا وبشكل فعال في القرن الحادي والعشرين.

في الختام، نحن نواجه بتحديات جديدة. ويجب أن نلتزم بالتصدي بشكل له مغزى لهذه التحديات الآخذة في الظهور. ولذلك، يجب أن نكون مستعدين لعرض وقبول التغييرات المناسبة لعصرنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة

الآن للسيد جان - مارك هوشايت، رئيس وفد لكسمبرغ.

السيد هوشايت (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية):

تأسف السيدة ليدي بولفر، نائبة رئيس الوزراء ووزيرة خارجية لكسمبرغ، لعدم تمكنها من مخاطبة الجمعية العامة اليوم، وقد طلبت مني أن أقوم بهذا بالنيابة عنها.

لقد عرض الرئيس الحالي للاتحاد الأوروبي، السيد سلفيو برلسكوبي، على الجمعية أولويات ومواقف الاتحاد الأوروبي، التي تؤيدها لكسمبرغ عن اقتناع.

لا تزال الأمم المتحدة تمر بحالة حزن نتيجة للاعتداء الوحشي الجبان الذي وقع في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ على مقر الأمم المتحدة في بغداد، الذي أزهق أرواح ٢٢ شخصا - كان معظمهم من موظفي الأمم المتحدة - من بينهم السيد سيرجيو فييرا دي ميلو، الممثل الخاص للأمين العام. واليوم، يحضر في أذهاننا أولئك الضحايا، الذين

”ويتمثل التحدي المقبل في تعزيز قدرتنا على العمل بصورة جماعية وبالتالي تحديد مصير مشترك في وقت من التغيير العالمي المتسارع“.
(A/57/387، الفصل ١، الفقرة ٢)

يجب علينا أن نؤكد مجدداً مركز القانون الدولي مع تطويره ليأخذ في الاعتبار الحالات والسياسات الجديدة. ونحن نقوم بهذا بنجاح في مجالات حماية حقوق الإنسان، ومكافحة الإرهاب، والبيئة، وفي مجالات أخرى. واستهلال المحكمة الجنائية الدولية خطوة كبرى، نرحب بها. ونأمل أن تبدأ العمل قريباً بشأن طائفة أنشطتها الكاملة وفقاً لأحكام نظامها الأساسي.

ونناشد كل أعضاء منظماتنا أن ينضموا إلى نظام روما الأساسي من أجل إعطاء المحكمة الطابع العالمي الذي سيمكنها من مكافحة الإفلات من العقاب على ارتكاب أخطر الجرائم. ويجب أن نواصل الجهود، بتصميم وشجاعة، لإصلاح وتنشيط مؤسساتنا. لقد أُنجز الكثير، وذلك، على وجه الخصوص، بفضل جهود أميننا العام فيما يتعلق بالأمانة العامة، التي استحدثت هيكلها ورشدت إجراءاتها، مع أنه يجب أن يستمر العمل، وبشكل خاص في المجالات المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارية.

في الأسبوع الماضي، استرعى الأمين العام، بحق، انتباهنا إلى ضرورة تجديد الهيئات الحكومية الدولية لمنظمتنا - سواء كان مجلس الأمن، أو الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وفيما يتعلق بالجمعية العامة، بوجه خاص، اتخذ رئيسنا - الذي أود أن أهنئه بحرارة على انتخابه لمنصبه الهام - عدداً معيناً من المبادرات الرامية إلى تنشيط دورتنا السنوية لإعطائها، مرة أخرى، الوضع المركزي الذي ينبغي أن تشغله بصفتها المكان الأولي لاجتماعاتنا ومناقشاتنا ومحاسبتنا. وأود أن أؤكد للرئيس أن

بصرف النظر عن حجمها. وهذا ليس مجرد تفكير نابع عن الرغبة، إنما هو شيء في مصلحتنا.

”يجب علينا ألا نساعد على تطوير هذه المؤسسات فحسب، ولكن أن نشارك أيضاً مشاركة نشطة في تقويتها عن طريق التعاون البناء والملتزم. والأمم المتحدة، بطبيعة الحال، هي المحفل الرئيسي الذي يجري فيه ذلك التعاون“.

لكن، بينما نعتقد أن التعاون المتعدد الأطراف لا يزال أفضل الطرق للتعامل مع المسائل الدولية الراهنة الكثيرة، يجب علينا، مع هذا، أن نفكر بشأن طرق ووسائل لمواءمة ذلك التعاون مع تطور عالمنا، بغية تعريف تعددية جديدة للقرن الحادي والعشرين ولإعادة التفكير في الشروط اللازم توافرها في نوع جديد من الحكم العالمي. وفي هذا السياق، يرسم إعلان الألفية هجاءاً ثابتاً سيمكننا من تعبئة المجتمع الدولي للعمل بشأن عدد من الأهداف المحددة القابلة للقياس.

من بين أوجه التقدم التي أحرزت مؤخرًا، أود أن أبرز، على وجه الخصوص، الإنجاز المحقق في الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة تحت قيادة الرئيس كافان؛ ونحن نتخني على العمل الابتكاري الذي قام به خلال رئاسته للجمعية العامة. ونود أيضاً أن نؤكد أهمية عملية التفكير المستلهمة من تقرير الابراهيمي بشأن عمليات حفظ السلام.

لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. وتقرير الأمين العام الأخير بشأن تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية وبشأن تعزيز الأمم المتحدة يوفران لنا، على حد سواء، إطاراً تحليلياً وخطّة عمل تشغيلية ذات أهمية حيوية. ويجب أن نهيئ لهما متابعة ملموسة.

يجب أن تظل الأمم المتحدة المؤسسة الأولى للتعامل مع التحديات التي تواجه البشرية، ولإيجاد حلول مشتركة. وهنا أقتبس من كلمات السيد كوفي عنان، البليغة

الدولي. وقد أظهرت لكسمبرغ بمساهمتها في هذا الجهد المشترك، ولا سيما في كوسوفو وأفغانستان، استعدادها للاضطلاع بنصيبها من المسؤولية في هذا الصدد.

وينبغي إيلاء اهتمام خاص في المستقبل لمشكلة المرحلة الانتقالية من التدخل في حالات الطوارئ والأزمات إلى معالجة سياقات ما بعد انتهاء الصراع. ويبدو لنا من المهام العاجلة والضرورية إحداث التكامل بين كل هذه الأبعاد في نهج واحد، وخاصة الأبعاد السياسية والإنسانية والأمنية والاقتصادية، وإتقان الأدوات والمنهجيات المهيأة لهذا النوع من التحدي.

ولدى حكومة لكسمبرغ اقتناع بأن المهمة النبيلة المتمثلة في حفظ السلام يجب أن تبنى على مفهوم عريض ومعقد للأمن. وقد أضيفت أخطار جديدة إلى أخطار المواجهة العسكرية التقليدية. وفي مقدمة تلك المخاطر خطر الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل.

وبعد عامين من هجمات ١١ أيلول/سبتمبر القاتلة، التي تأثر لها العالم بأسره، يمكننا أن نرى أن قدراً كبيراً من التقدم قد أحرز في المعركة مع الإرهاب. ولا يزال من الضروري اتخاذ موقف مبدئي ثابت والأخذ بنهج متعدد التخصصات لمكافحة هذه الظاهرة الواسعة الانتشار والمدمرة ووضع حد لها. وسوف تؤدي لكسمبرغ دورها كاملاً في هذا الجهد، الذي يجب المضي فيه دون هوادة، على أن تضطلع منظمنا فيه بدور رئيسي.

ولا يزال خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل يثير قلقاً مشروعا لدى الشعوب. وتقع على عاتق قادة العالم مسؤولية مواجهة هذا الخطر الداهم الذي يتهدد السلام والأمن بإقامة النظم الدولية الضرورية وتعزيزها. وقد قرر الاتحاد الأوروبي من جانبه، استناداً إلى إعلان نيسالونيكى للمجلس الأوروبي أن يضع استراتيجية طويلة الأجل لمكافحة

لكسمبرغ - التي تتولى منصب أحد نواب رئيس الجمعية العامة - ستؤيد مساعيه تأييداً تاماً.

إن القدرة على العمل بأساليب مستحدثة لوضع جدول أعمال مبسط يركز على الاحتياجات الحقيقية لعصرنا تبدو لنا شرطاً أساسياً لزيادة وجود الجمعية العامة وزيادة أهميتها في المناقشات الدولية.

لقد أحرز تقدم هام بالفعل في مجالات حفظ السلام وبناء السلام. وتقديم تقرير الابراهيمي عام ٢٠٠٠ بدأ عملية واسعة للتفكير والمناقشة، وأدى إلى عدد من القرارات الحاسمة الرامية إلى إدارة عمليات حفظ السلام بطريقة أكثر فعالية. وقد شكّل اتخاذ مجلس الأمن القرار ١٣٢٧ (٢٠٠٠) واتخاذ الجمعية العامة القرار ٣٣٧/٥٧ المؤرخ ٣ تموز/يولية ٢٠٠٣ عن "منع نشوب الصراعات المسلحة" حدثين لهما مغزى خاص، نرحب بهما كما نؤيد تنفيذهما عملياً.

ومع أن المناقشات قد تطورت إلى حد كبير سواء سياسياً أو من حيث المفاهيم، لا بد لنا من التشديد على العمل الرائع الذي تضطلع به الأمم المتحدة في الميدان، وتحت ظروف صعبة في كثير من الأحيان. وينبغي الإشارة إلى أن منظمنا اليوم تدير ١٥ عملية لحفظ السلام في أرجاء العالم، تحشد لها زهاء ٤٠.٠٠٠ من ذوي الخوذ الزرقاء والموظفين المدنيين. ولنا الحق في أن نعتز بذلك على ألا نشعر بالرضا عن النفس. فقد أظهرت البعثات في تيمور - ليشتي وكوسوفو وسيراليون الأثر الحاسم الذي يمكن أن تحدثه الأمم المتحدة حين تكون لديها الولاية الواضحة والموارد الملائمة.

وهنا أيضاً ما زال يتعين عمل الكثير. ولا تزال الأوضاع الصعبة المستمرة في بلدان مثل أفغانستان وكوت ديفوار وليبيريا وفي منطقة البحيرات الكبرى، ناهيك عن "الصراعات المنسية" تستدعي قدراً أكبر من اهتمام المجتمع

الفقرة ٤٩)، رغم أننا سعداء بالارتفاع مؤخراً في حجم المساعدة الإنمائية الرسمية. ويشترك بلدي من جانبه في هذا الجهد من جهود التضامن العالمي بتخصيص ما يزيد عن ٠,٨ في المائة من ناتجه المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، وذلك بهدف بلوغ الهدف المتمثل في ٠,١ في المائة في حوالي منتصف العقد.

ومع أن التنمية ما زالت اسماً جديداً للسلام، لا يجب أن نغفل عن العوامل الأخرى المزعزعة للاستقرار، من قبيل المشاكل البيئية، والأمراض المعدية الجديدة، والجريمة العابرة للحدود الوطنية والفساد، وأخيراً، الانتهاكات الجسيمة والمتكررة لحقوق الإنسان والأخطار التي تتهدد الديمقراطية والحكم الرشيد.

فلعلنا لا ننسى في هذا الصدد الكلمات الحكيمة للسيد عنان، الذي كتب قائلاً

”وزيادة احترام حقوق الإنسان، إلى جانب الديمقراطية والعدالة الاجتماعية ستؤدي، على المدى البعيد، إلى إيجاد أكثر سبل الوقاية فعالية ضد الإرهاب“. (نفس المرجع، الصفحة ٧٦)

وبالنظر إلى هذه الأخطار المتعددة، فإن تحديد برنامج للأمن المشترك على الصعيد العالمي، ضمن هيئات متعددة الأطراف، يشكل هدفاً رئيسياً. والاتحاد الأوروبي، وهو من الجهات الفاعلة الدولية المنخرطة انخراطاً عميقاً في عملية هائلة لزيادة عدده والتطور الدستوري، قد بدأ في مناقشة مفهوم استراتيجي للأمن والدفاع، سيسهم إسهاماً كبيراً في المناقشة الدولية في هذا الصدد.

ولمدة تزيد عن السنة، تركز الاهتمام الدولي من جديد على الحالة في العراق. ولا حاجة إلى أن يُستعرض من جديد مع الحاضرين تتابع الأحداث التي أدت إلى بدء الحرب في هذا الجزء المنكوب من العالم في الربيع الماضي. فنحن

الانتشار، وقد اعتمد بالفعل مبادئ أساسية وخطوة عمل ملموسة تجسداً لهذه الاستراتيجية.

وبالمثل، لا بد من الاستمرار في الجهود الدولية وتوسيع نطاقها من أجل تحديد الأسلحة والحد منها، وخاصة فيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة.

غير أنه بالنظر إلى الأهمية العاجلة والمأساوية للصراعات والهجمات الإرهابية العنيفة، يجب ألا نغفل عن سبب هيكلية أكبر لعدم الاستقرار وانعدام الأمن على الصعيد العالمي، وهو استمرار الفقر والتخلف. ففي عالم يموت فيه كل عام ما يقرب من ١٥ مليون طفل دون سن الخامسة من آثار الفقر، يجب أن نواصل دون تحاذل معركتنا من أجل التنمية. وقد بين لنا إعلان الألفية ونتائج مؤتمر قمة جوهانسبرغ وتوافق آراء مونتيري، الطريق الذي نسلكه والأهداف التي يتعين تحقيقها لكي نشيئ شراكة عالمية حقيقية من أجل التنمية.

وأبعاد هذه المشكلة الرئيسية كثيرة ومتراصة. وسأكتفي بذكر ثلاثة منها.

أما البُعد الأول فهو الحرب على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمalaria، والسل، التي تخوض غمارها لكسمبرغ بقوة، والتي كانت بحق محور الاهتمام في المناقشة الرفيعة المستوى التي افتتحت بها الدورة الحالية للجمعية العامة. وأما البُعد الثاني فهو التجارة الدولية. ولا جدال في أن إخفاق المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية في كانكون مخيب كثيراً للآمال. وإذا أردنا التوصل إلى نظام للتجارة متوازن وأكثر إنصافاً، فمن المحتم أن نستأنف الحوار بشأن الأهداف التي يتعين تحقيقها. ويتمثل البُعد الثالث في التمويل لأغراض التنمية، وهو وفقاً لتقرير الأمين العام عن متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية ما زال ”يقبل كثيراً عن المستوى المطلوب لتلبية الأهداف“ (A/58/323)،

لا يزال أمراً صعب التحقيق. وفي مواجهة استئناف التوتر وتكرار أعمال العنف والإرهاب التي نرفضها بالتأكيد، يقع على عاتقنا واجب ومسؤولية المشاورة على السعي لإيجاد حلول تمكن من المصالحة بين دول وشعوب المنطقة.

يجب أن يكون السعي إلى تحقيق السلام سعياً بلا كلل. ولا يزال الاتحاد الأوروبي مستعداً ومصمماً على القيام بدوره، لا سيما من خلال عمله في اللجنة الرباعية. ولا يزال مقتنعين بأن المسار الذي اختطته خارطة الطريق لا يزال هو الطريق الصحيح لكسر الجمود الحالي. ولكن يجب على جميع الجهات الفاعلة المعنية بصورة مباشرة أن تظهر إرادة قوية ونية حسنة لدفع عملية السلام من جديد بتهيئة ظروف الثقة والأمن التي لا غنى عنها. هذا نداء عاجل نوجه لهذه الأطراف، وهذه هي المهمة الملحة التي يجب أن نضطلع بها.

في مواجهة الحروب والصراعات العنيفة، وفي مواجهة التهديدات، وفي مواجهة انتهاكات حقوق الإنسان، وفي مواجهة الفقر والتخلف الإنمائي، كثيراً ما يكون القانون والتعددية ملجأ هشاً ولكن لا غنى عنه للدول. وفي حين أنه يتعين علينا أن نحاول جاهدين إصلاح جوانب ضعف التعاون المتعدد الأطراف ونقائصه، فإن هذا التعاون يظل مصدر الأمل لرجال ونساء العالم بأسره. وهذا أمل يجب ألا نتخلى عنه، وهذه هي المسؤولية الرئيسية التي تقع على عاتقنا في الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة العامة في هذه الجلسة. بيد أن أحد الممثلين طلب ممارسة حق الرد. هل لي أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يدلى بها في ممارسة حق الرد تقتصر مدتها على ١٠ دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني، وينبغي أن تدلى بها الوفود من مقاعدها. أعطي الكلمة لممثل إريتريا.

جميعاً نذكر الانقسامات العميقة التي نشأت في المجتمع الدولي خلال تلك الفترة، مما هدد بزعة الأسس التي تقوم عليها منظماتنا ذاتها. وبغض النظر عن الموقف الذي قد نكون اتخذناه بصفة فردية إزاء هذه الأحداث، يجب علينا الآن أن ننظر إلى المستقبل لنحدد آفاق مستقبل أفضل للشعب العراقي. هذا هو الهدف الذي ينبغي أن يجمعنا الآن.

ولدينا اقتناع بأن الأمم المتحدة يجب أن تؤدي دوراً محورياً في هذا المجال، استناداً إلى ولاية واضحة وموضوعية تصحبها موارد كافية. ومع أن الأمر يرجع أساساً إلى الشعب العراقي في تقرير مستقبله، كلنا متفقون على أنه ينبغي نقل السيادة إلى العراقيين أنفسهم بأسرع ما يمكن.

وفي مرحلة الانتقال وإعادة الإعمار على الأصعدة السياسية والاجتماعية الاقتصادية والدبلوماسية، يجب أن يبدأ سريعاً نقل السلطة والمسؤولية إلى مؤسسات شرعية يعترف بها الشعب العراقي. ويجب أن تشمل تلك العملية وضع دستور جديد واعتماده، وإجراء انتخابات حرة ديمقراطية في أسرع وقت تسمح به الحالة. ومن ضروريات ذلك إعادة الأوضاع المعيشية الأساسية والأمن إلى الحياة اليومية للعراقيين، وإعادة بناء الهياكل الأساسية، واستئناف النشاط الاقتصادي على وجه السرعة.

ويتحمل مجلس الأمن وأعضاؤه المسؤولية الرئيسية، ولكن نشوء عراق مستقل ديمقراطي ينعم بالرخاء والسلام هو أمر يحقق المصلحة المشتركة لجميع أعضاء منظماتنا. ولا تزال حكومة لكسمبرغ، جنباً إلى جنب مع شركائها في الاتحاد الأوروبي، واثقة من أن المجتمع الدولي سوف يكون قادراً من خلال حشد واسع النطاق على أن يساهم مساهمة حاسمة في تحقيق هذا الهدف.

وعاماً بعد عام لا بد للجمعية العامة من مناقشة الحالة في الشرق الأوسط، ولا سيما الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، لأن إحراز التقدم صوب سلام عادل ودائم

لتنفيذه. وتود حكومة إثيوبيا أن تغتنم هذه الفرصة لتعرب عن تقديرها للجنة ترسيم الحدود لنهوضها بواجباتها بشعور من المسؤولية والعناية الفائقة. وتود حكومة إثيوبيا أيضا أن تعرب عن اهتمامها الشديد بترسيم الحدود بسرعة. وفي هذا الصدد، تود حكومة جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية أن تشدد على أنه يتعين على الحكومة الإريترية أن تحترم التزاماتها بالتعاون في عملية ترسيم الحدود“.

في نيسان/ أبريل ٢٠٠٣، ابتدأت حكومة إثيوبيا تبدي تحفظات على عملية السلام وهددت برفضها، بعد أن أقرت اللجنة مركز بادمي باعتبارها منطقة تقع تحت السيادة الإريترية - وهي المنطقة التي كانت سبب الحرب، وبالتالي فإنها كانت حُبلى بالآثار القانونية والسياسية، لا سيما فيما يتعلق بمسألة من المعتدي ومن هو ضحية العدوان.

في ١٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣، بعث رئيس وزراء إثيوبيا رسالة إلى الأمين العام كوفي أنان يندد فيها بالقرار ويصفه بأنه ”غير شرعي وغير عادل وغير مسؤول“ ويرفض عملية ترسيم الحدود. وهذا هو العنصر الهام الذي خلا منه بيان وزير الخارجية. والحقيقة - الحقيقة المرة - هي أن إثيوبيا، برفضها قرارات لجنة ترسيم الحدود، قتلت اتفاقات الجزائر.

وفي الحقيقة، أوضح حكام إثيوبيا بجلاء أنهم لا يعتبرون أنفسهم ملزمين بقواعد القانون الدولي والقرارات الدولية، وأنهم يحتقرون سيادة القانون وقرروا أن يبتئوا بأنفسهم في مسائل قُدمت للتحكيم وأن يرفضوا بعد ذلك قرارهم على مجلس الأمن. وهم يهددون بشن جولة أخرى من الحرب ما لم يقيم مجلس الأمن، على نحو غير قانوني، بإبطال قرار لجنة التحكيم.

ومع ذلك، يقولون عن أنفسهم إنهم يمتلكون للقانون ويحبون السلام وإنهم ضحايا للعدوان. هل يعقل أن يعتدي

السيد تيكلي (إريتريا) (تكلم بالإنكليزية): طلب وفد إريتريا الكلمة ليمارس حقه في الرد على البيان الذي ألقاه وزير خارجية إثيوبيا المتعلق بعملية السلام بين إريتريا وإثيوبيا، من أجل إظهار الحقيقة وتصحيح المعلومات.

صحيح أن البلدين وقعا اتفاقات الجزائر في عام ٢٠٠٠. وأنشئت بموجب اتفاقات الجزائر، في جملة أمور، لجنة لترسيم الحدود حُولت صلاحية اتخاذ قرار نهائي وملزم. وأصبحت الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأوروبي ضامنة لهذه الاتفاقات. وكانت الحكومة الإثيوبية تعرف تماما محتوى ومعنى الاتفاقات. ولذلك، لا يمكن الحديث عن اتفاقات الجزائر، كما فعل وزير الخارجية، دون التطرق إلى المؤسسة الرئيسية التي أنشئت بموجب هذه الاتفاقات، وهي لجنة ترسيم الحدود الإثيوبية الإريترية.

وقد أصدرت لجنة ترسيم الحدود قرارها في ١٣ نيسان/ أبريل ٢٠٠٢. وأيد مجلس الأمن وجميع الضامنين هذا القرار. كما قبلت حكومة إثيوبيا أيضا قبولا تاما ذلك القرار ووافقت على تنفيذه دون أية تحفظات. كما أسرفت أيضا في الثناء على اللجنة وعلى أعضائها. وبالتالي، أعلن وزير الخارجية:

”لقد تغلب العقل على الجنون، وتغلبت سيادة القانون على قانون الغاب. وإثيوبيا راضية تماما بقرار لجنة ترسيم الحدود المستقلة. وبموجب صفقة السلام التي عقدت في الجزائر، ينبغي أن يقبل الطرفان قرار لجنة ترسيم الحدود، بوصفه قرارا نهائيا وملزما، دون أي حق في الاستئناف“.

وأعلن مجلس وزراء إثيوبيا:

”بناء على ذلك، وعملا باتفاق الجزائر، تقبل حكومة جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية القرار القانوني الذي اتخذته اللجنة، وهي مستعدة

فعلوا ذلك، سيعززون، بالطبع، أسس نظام المجتمع الدولي القضائي وفعاليته.

السيد كيداني (إثيوبيا) (تكلم بالانكليزية): لا تريد إثيوبيا إضاعة وقت هذه الهيئة بالدخول في اتهامات واتهامات مضادة، ولكننا نريد توضيح الحقيقة.

فقد ارتكبت إريتريا الحجة للسلام عدوانا على جميع جيرانها تقريبا في فترة العشر سنين التي مضت على وجودها. من جهة أخرى، فإن إثيوبيا التي مضى على وجودها كدولة ألف عام، لم تعتد على أية دولة في العالم. إن سجل إثيوبيا سجل نظيف للغاية.

لقد اعتدت إريتريا على إثيوبيا في عام ١٩٩٨. وذلك المكان الذي ذكره من قبل ممثل إريتريا - بادمي - صادف أن كان ذريعة للحرب. لقد نشر الاتحاد الأفريقي سفراءه لمعرفة الحقيقة بالنسبة لمن أدار المنطقة قبل ١٩٩٨. وعادت لجنة السفراء إلى الاتحاد الأفريقي بتقرير عن نتائج بحثها. واعتمد التقرير مجلس وزراء الاتحاد الأفريقي ورؤساء دوله وحكوماته. والحقيقة الساطعة هي أن بادمي كانت تديرها إثيوبيا قبل عام ١٩٩٨ - ولم تخضع حتى ولو ليوم واحد للإدارة الإريترية. وسويت تلك القضية: إريتريا كانت المعتدية وإثيوبيا كانت ضحية للعدوان.

وبعد ارتكاب العدوان، استجدت إثيوبيا حرفيا إريتريا أن تترك الأرض الإثيوبية. ورفضت إريتريا الامتثال حتى أخرجتها القوات الإثيوبية. وبعد دحر القوات الإريترية دفاعا عن النفس، تعمقت إثيوبيا في الأرض الإريترية في عملية هجومها المضاد. وكان من الواضح للجميع أن الجيش الإريترية كان في حالة فوضى كلية. لكن الحكومة الإثيوبية - وهي حكومة محبة للسلام - قررت وقف الحرب من جانب واحد، وأعلن رئيس وزرائنا من جانب واحد أن الحرب انتهت لأن العدوان تم دحره. كان ذلك ما حدث.

بلد على نفسه؟ بعد القطع بأن بادمي موجودة في إريتريا، هل يلزم قدر كبير من الخيال لمعرفة من الذي ارتكب العدوان أو من هو ضحية العدوان؟ وهل يجب أن يكافأ العدوان بإبطال قرار نهائي وملزم؟

إن عدم احترام إثيوبيا المتعمد - ورفضها - القرار النهائي والملزم الذي اتخذته اللجنة بالإجماع وقرارات مجلس الأمن والمبادئ المعتمدة المنصوص عليها في الميثاق تهديد لمجموعة القوانين والمؤسسات المتشابكة التي وضعها المجتمع الدولي على مدى العقود الستة الماضية. إن الذين يضعفون الأمم المتحدة وقيمها ومبادئها وقواعدها برفضهم قواعد اللعبة، بما فيها سيادة القانون، يجب أن يتحملوا، هم والذين يحاولون استرضاءهم، المسؤولية المرعبة عن إعادة العالم إلى قانون الغاب، وإلى الحرب والمهالك.

ولتحقيق هذه الغاية، يجب أن يقوم مجلس الأمن، الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، باتخاذ التدابير اللازمة لضمان أن تقوم دولة، وقعت رسميا تحت إشراف الأمم المتحدة على اتفاق لا يجوز انتهاكه، بالوفاء بالتزاماتها دون أي تحفظات. يجب أن تقوم الأمم المتحدة، لا سيما مجلس الأمن، بدورها بوصفها راعيا لسيادة القانون. ويجب ألا تفوض الأمم المتحدة هذه الولاية لأية مؤسسة أخرى، سواء كانت دولية أو إقليمية، إذا كانت تريد الحفاظ على نزاهة عملية السلام.

على الرغم من الماضي، فإن شعب وحكومة إريتريا يؤمنان بالأمم المتحدة ويثقان بها. ولا نزال نؤمن بمجلس الأمن والضامنين الآخرين ونعتقد أنهم سيتصرفون، دون خوف أو محاباة، على أساس ما هو صحيح وانطلاقا من احترام نزاهة قرارات لجنة ترسيم الحدود، وحفاظا عليها. يجب أن يؤكدوا مجددا ضرورة الامتثال للاتفاقات التي وقعت رسميا وأن يرفضوا أية محاولة للتخلي عنها. وهم إذا ما

حوار بين الطرفين بهدف إنجاح العملية السلمية، لكن إريتريا ما زالت ترفض بشدة أن يكون هناك أي حوار. لا توجد ولاية إضافية للجنة الحدود؛ ويجب تطبيق قرار اللجنة المتعلق بترسيم الحدود بطريقة آلية.

إن قرار الترسيم الذي اتخذته لجنة الحدود - وهو القرار الذي اعترفت لجنة الحدود باحتوائه على مفارقات - بوضعه الحالي، لا يقسم القرى فحسب، وإنما المنازل. لقد بنت اللجنة قرارها على سلوك الطرفين، ومن الصعوبة تصور أن يخضع منزل واحد لسيطرة دولتين، ذلك ببساطة أمر مستحيل. وعليه، كما قلت في وقت سابق، إن اللجنة نفسها اعترفت بوجود مفارقات لكنها اقترحت، من أجل تصحيحها، أن نجلس معا ونزودها بولاية إضافية، ورفضت إريتريا ذلك. واقترح الأمين العام ومجلس الأمن أن نتحاور، ورفضت إريتريا. وهذا مجمل القول.

ونود أن نقترح لمجلس الأمن أن تواصل عملية ترسيم الحدود في المناطق التي يوجد اتفاق بشأنها، وأن يواصل السعي إلى توسط الشركاء بغية تسوية المشاكل العالقة. وأود أن أعيد التأكيد على موقف حكومي من أننا ما زلنا ملتزمين باتفاق الجزائر وبقرار ترسيم الحدود الذي اتخذته لجنة الحدود. ونحن ما زلنا مستعدين لإعادة ترسيم الحدود، لكننا نسعى إلى مساعدة المجتمع الدولي على تسوية المسائل العالقة. وإنني أطلب إريتريا بأن تنضم إلينا في تلك الممارسة السلمية.

السيد تكلي (إريتريا) (تكلم بالانكليزية): لقد

استمعت قبل قليل إلى سلسلة من نصف الحقائق وغير الحقائق من ممثل إثيوبيا، ولذلك ينبغي لي أن أشير على الأقل إلى اثنتين أو ثلاث من المسائل التي أثارها.

المسألة الأولى هي موضوع الحوار. لقد قال ممثل إثيوبيا أن مجلس الأمن والأمين العام وبقية المجتمع الدولي قد

لقد كانت إثيوبيا السبب في أن يصبح اتفاق الجزائر حقيقة. وكان هناك وسطاء لاتفاق السلام ذاك: كانت هناك الأمم المتحدة، وكذلك حكومة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في الجزائر وشهدت تلك الأطراف على الاتفاق. لذلك فإن إثيوبيا هي التي جعلت، بمساعدة هؤلاء الشركاء الدوليين، من اتفاق الجزائر حقيقة. ولو لم تكن إثيوبيا مؤيدة للسلام، لما كان هناك أي سبب لوقف إثيوبيا الحرب وإعلان نهايتها. كان بإمكان إثيوبيا التوغل في أي منطقة، ولم تكن إريتريا في موقف يمكنها من الدفاع عن نفسها.

بعد أن خرج اتفاق الجزائر إلى حيز الوجود، تعاونت إثيوبيا مع لجنة الحدود، كما ذكر ممثل إريتريا عن حق. إذ قبلت إثيوبيا قرار ترسيم الحدود. وما زلنا نقف بجانب التزامنا، وما زلنا نقبل قرار ترسيم الحدود الذي اتخذته لجنة الحدود. وظهرت المشكلة عندما أخفقت لجنة الحدود في الوفاء بوعدتها - أي وعدها في قرار ترسيم الحدود. فلأنه لم يسبق لأعضاء اللجنة أن كانوا في إثيوبيا أو إريتريا، لأن اللجنة لم تقم بأي تحقيق ميداني، فقد وعدت اللجنة بإجراء تحقيق قبل اكتمال الترسيم. وأنه إذا ما وجدت أي مفارقات في عملية التحقيق، فإن هذه المفارقات سيجري تصحيحها. وطلبت إثيوبيا من اللجنة تصحيح أي مفارقات توجد. وألححت اللجنة إلى أنه توجد مفارقات، ولكن لا يمكنها تصحيحها إلا إذا اجتمعت إثيوبيا وإريتريا وأمدت اللجنة بولاية إضافية.

ولا توجد اتصالات بين إثيوبيا وإريتريا، ولم تكن هناك اتصالات آنذاك؛ وبالتالي لم يكن لدينا أي سبيل لتزويد اللجنة بولاية إضافية. وذكرت إثيوبيا للجنة أنها لا تحتاج إلى ولاية إضافية لتصحيح الأخطاء التي ارتكبتها هي بنفسها. وبعد ذلك اقترحت اللجنة إجراء حوار بين الطرفين. واقترح الأمين العام ومجلس الأمن كذلك إجراء

ولدي قرار مجلس الأمن ١٥٠٧ (٢٠٠٣) المؤرخ ١٢ أيلول/سبتمبر، واقتبس الفقرة ٦ حيث أن المجلس:

”يعيد تأكيد الأهمية الحاسمة للحوار السياسي بين البلدين في إنجاح عملية السلام وتوطيد التقدم المحرز حتى الآن، ويرحب بالمبادرات الرامية إلى تيسير هذا الحوار، ويدعو مجددا الطرفين إلى تطبيع علاقتهما عن طريق الحوار السياسي، بما في ذلك تدابير بناء الثقة“.

لذلك فإن الحوار السياسي يشير أولا إلى توطيد المكاسب، وثانيا، إلى تطبيع العلاقات. ولكنه لم يذكر أبدا الحوار بشأن ترسيم الحدود.

سيخبرنا التاريخ الحقيقة عن الذي فاز في الحرب ومن الذي خسر فيها. ولكن المحكمة هي التي تقرر في أي مكان تقع بادمي وفي أي مكان لا تقع. وليس الأمر متروكا لي لأقول أن بادمي تخضع للسيادة الإريترية. وليس الأمر متروكا لإثيوبيا لتقول إن بادمي تخضع للسيادة الإثيوبية. لقد كان لدينا لجنة تحكيم وذكرنا لجنة التحكيم بصورة قاطعة لا ليس فيها أن بادمي جزء من إريتريا. هناك إيضاح كامل لهذه المسألة، وذلك الإيضاح تم تقديمه. كانت بادمي جزءا من إريتريا، وسواء رضى بذلك ممثل إثيوبيا أم لم يرض به، فإن بادمي جزء من إريتريا وستبقى جزءا منها. وأيا كان من هاجم بادمي فهو ...

الرئيس (تكلم بالانكليزية): آسف ولكن لا بد أن أقاطع المتكلم، حيث أن فترة الدقائق الخمس انتهت.

السيد كيدان (إثيوبيا) (تكلم بالانكليزية): لقد اكتشفنا أن كلمة ”حوار“ أصبحت كلمة خبيثة. وهي تعتبر خطيئة من قبل أصدقائنا في الشمال. نحن لا نتهرب من الحوار، ولكن إريتريا تتهرب منه، وهو أمر مؤسف للغاية. إننا نضحى بمعيشة شعبيينا، نحكم عليهما بالفقر لأننا

طلبوا من كلا الطرفين الدخول في حوار بشأن قضايا ترسيم الحدود. وهذا شيء لا يصدقه العقل، لأن ذلك يمثل تحريفا صارخا لموقف الأمم المتحدة من المسألة. إذ لا شيء في تقارير الأمين العام المختلفة، أو في توصيات لجنة ترسيم الحدود أو قرارات مجلس الأمن يقترح حتى ولو من بعيد إجراء حوار بشأن ترسيم الحدود. بل على النقيض من ذلك، لقد حثت هذه الجهات على ترسيم الحدود الفوري والكامل.

وعلى سبيل المثال، تعلن الفقرة ٣١ من تقرير الأمين العام الصادر في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ (S/2003/665) بصورة مشددة - كنا نتمنى لو أن ممثل إثيوبيا يستشهد بالفقرات والتواريخ والأرقام المرجعية عندما يتقدم بهذه المزاعم الطائشة - إن ”عملية ترسيم الحدود بسرعة أمر ضروري“ وتحث كلا الطرفين على التعاون مع اللجنة ”بحيث يمكن الاضطلاع بهذه الأنشطة بدون تأخير“. وتقرير الأمين العام المؤرخ ٤ أيلول/سبتمبر (S/2003/858)، يعلن في الفقرة ٣٢:

”وينبغي للطرفين بالطريقة الطوعية نفسها التي شكلا بموجبها لجنة الحدود واختار أعضائها أن يقبلوا قراراتهما ويساعداها في رسم الحدود بسرعة“.

يشير تقريره المؤرخ ٦ آذار/مارس ٢٠٠٣ (S/2003/257)، في الفقرة ١٣ إلى

”أن الأمم المتحدة ستكون، من دون المساس بقرارات لجنة الحدود، على استعداد لتيسير حل المشاكل التي قد تنشأ نتيجة لنقل السيطرة على الأراضي، على نحو ما نصت على ذلك المادة ٤-١٦ من اتفاق الجزائر“.

فكيف يمكن إذن أن ترفض إريتريا اقتراحا لم يقدم أبدا؟

جولة صراع أخرى. تلك هي ماهية اتفاقية الجزائر وذلك كان ما أشار إليه مجلس الأمن في قراره. تلك حقيقة. ولدينا سلسلة من القرارات التي رأى فيها مجلس الأمن أن هناك حاجة إلى الحوار. وهناك أيضا رسائل موجهة إلى الحكومة الإثيوبية من الأمم المتحدة في مناسبات عدة. وجميعها تشير إلى الحاجة إلى إجراء حوار بين الطرفين بغية حل الصعوبات التي نواجهها في عملية ترسيم الحدود.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٥.

لا نستطيع أن نحقق السلام فيما بيننا. أرى أنه ينبغي لنا أن نعود إلى صوابنا ونبدأ بالتفكير في شعبيينا الفقيرين، على الأقل ليوم واحد.

فقط من أجل تصحيح الأمور، أود أن ألفت نظر هذه الهيئة الموقرة إلى قرار مجلس الأمن ١٥٠٧ (٢٠٠٣) المؤرخ ١٢ أيلول/سبتمبر، الذي اقترح فيه المجلس أن يكون هناك حوار بين الطرفين بغية تحقيق سلام دائم ومتين.

إن اتفاقية الجزائر تتعلق بإحلال سلام دائم ومتين. وهو ليس رسماً آلياً لخط مؤقت ينتهي بأن يكون سبياً في